جامعة عين تموشنت "بلحاج بوشعيب"

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

دور قائمة التدفقات النقدية في إدارة مخاطر السيولة في المؤسسة

دراسة حالة في الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء CNAS "وكالة عين تموشنت"

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية و المحاسبة

تخصص : محاسبة و جباية معمقة

من إعداد الطلبة :

✓ بلمخطار سيدأحمد

✓ شعايب محمد

تحت إشراف :

✓ أ. مبسوط هوارية

أعضاء لجنة المناقشة

عبد الباقي حياة	أستاذة محاضرة "ب"	رئيسا
مبسوط هوارية	أستاذ التعليم العالي	مشرفا
طيبي خديجة	أستاذ مساعدة "ب"	مناقشا

السنة الجامعية : 2023– 2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

قال تعالى: و قال ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي و أن أعمل صالحا ترضاه و أدخلني في عبادك الصالحين.

(الآية 19 من سورة النمل).

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: لا يشكر الله من لا يشكر الناس.

(رواه أحمد و البخاري و صححه الألباني).

الحمد لله و الثناء و الشكر لله على نعمه و على توفيقنا لإنجاز هذا العمل، اعترافا للفضل و تقديرا للجميل نتوجه بجزيل الشكر و الإمتنان إلى الأستاذة مبسوط هوارية لتكرمها بقبول الإشراف على هذه المذكرة و للجهد الكبير و الوقت الثمين الذي بذلته من خلال توجيهاتها و متابعتها لنا من بداية هذه المذكرة و حتى إكمالها و خروجها إلى النور فجزاها الله كل خير و جعلها في ميزان حسناتها.

كما نتقدم بالشكر للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم و تكرمهم لقراءة و مناقشة هذا العمل، و لاننسى أن نتقدم بالشكر إلى كل الموظفين في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS "وكالة عين تموشنت" و خاصة السيدة كومندار سليمة المديرة الفرعية للعمليات المالية على المعلومات القيمة و حسن المعاملة التي تلقيناها من طرفهم خلال فترة التربص،

إلى كل أساتذتنا الكرام من الطور الإبتدائي إلى الطور الجامعي،

إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل.

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، و لا يطيب النهار إلا بطاعتك، و لا تطيب اللحظات إلا بذكرك، و لا تطيب الأخرة إلا بعفوك، و لا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله،

إلى من أدى الأمانة و بلغ الرسالة و نصح الأمة، إلى نبي الرحمة و نور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم،

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين أهدي ثمرة جهدي هذا إلى من قال فيهما عز و جل: " و أخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

(الآية 24 سورة الإسراء).

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى أغلى ما أخذ القدر مني، إلى من كلله الله بالهبة و الوقار، إلى من علمني العطاء بدون إنتظار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، إلى من أشعل مصباح عقلي وأطفأ ظلمة جهلي وكان لي خير مرشد، من أراد أن يرى فلذة كبده متخرجا لخوض غمار الحياة أبي العزيز رحمه الله و أسكنه فسيح جنانه،

إلى الينبوع الذي لا يمل من العطاء و التضحية، إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها، إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب و إلى معنى الحنان و التفاني إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى ما أملك أمي الحبيبة أطال الله في عمرها،

إلى أختي الغالية النور الذي يضيء حياتي في بعدها تكثر جروحي ، وفي قربها تنقص أحزاني،

إلى كل أصدقائي و رفاق دربي و إخوتي التي لم تلدهم أمي،

إلى كل من وسعهم قلبي و لم تسعهم هذه الورقة.

سيدأحمد....

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، و لا يطيب النهار إلا بطاعتك، و لا تطيب اللحظات إلا بذكرك، و لا تطيب الأخرة إلا بعفوك، و لا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله،

إلى من أدى الأمانة و بلغ الرسالة و نصح الأمة، إلى نبي الرحمة و نور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم،

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين أهدي ثمرة جهدي هذا إلى من قال فيهما عز و جل: " و أخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

(الآية 24 سورة الإسراء).

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى من كلله الله بالهبة و الوقار، إلى من علمني العطاء بدون إنتظار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، إلى من أشعل مصباح عقلي وأطفأ ظلمة جهلي وكان لي خير مرشد، من أراد أن يرى فلذة كبده متخرجا لخوض غمار الحياة أبي العزيز أطال الله في عمره،

إلى الينبوع الذي لا يمل من العطاء و التضحية، إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها، إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب و إلى معنى الحنان و التفاني إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى ما أملك أمي الحبيبة أطال الله في عمرها،

إلى كل أصدقائي و رفاق دربي و إخوتي التي لم تلدهم أمي،

إلى كل من وسعهم قلبي و لم تسعهم هذه الورقة.

محمد ....

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان دور و أهمية قائمة التدفقات النقدية في التحكم في إدارة مخاطر السيولة في المؤسسات الاقتصادية ، ولتحقيق الأهداف المرجوة قمنا في الجانب النظري بتحليل المفاهيم المرتبطة السيولة و إدارة مخاطر وقائمة التدفقات النقدية مع توضيح دور قائمة التدفقات النقدية في إدارة مخاطر السيولة. أما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد قمنا بدراسة وتحليل قائمة التدفقات النقدية للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS "وكالة عين تموشنت" بواسطة نسب مالية مشتقة من هذه القائمة إضافة إلى التعرف على السياسات المتبعة في ضبط مخاطر السيولة في هذا الصندوق ، و توصلنا إلى مجموعة من النتائج أبرزها، ان قائمة التدفقات النقدية تؤدي دورا حيويا في اكتشاف مخاطر السيولة و تحديد مصادر العجز فيها وهذا يساعد المؤسسة على تحديد نقاط القوة والضعف في خزينتها و إتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز استقرارها المالي.

الكلمات المفتاحية: قائمة التدفقات النقدية، إدارة المخاطر، السيولة، الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS.

ABSTRACT:

This study aims to clarify the role and importance of the cash flow statement in controlling liquidity risk management in economic institutions. To achieve the desired objectives, we analysed the concepts related to liquidity, risk management and the cash flow statement, while clarifying the role of the cash flow statement in liquidity risk management. As for the applied aspect, we studied and analysed the cash flow statement of the National Fund for Social Insurance for wage workers CNAS "Ain Temouchent Agency" by using financial ratios derived from this list in addition to identifying the policies adopted to control liquidity risk in this fund, and we reached a set of results, most notably, that the cash flow statement plays a vital role in detecting liquidity risks and identifying the sources of deficits in it and this helps the institution to identify the strengths and weaknesses of its treasury and take the necessary measures to enhance its financial stability.

Keywords: Cash flow statement, risk management, liquidity, CNAS.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
الشكر	II
الإهداء	III
الملخص	V
قائمة المحتويات	VII
قائمة الجداول	IX
قائمة الأشكال	X
قائمة الإختصارات	XI
المقدمة	(أ–ث)
الفصل الأول : المفاهيم النظرية المرتبطة بأهمية قائمة التدفقات النقدية في ضبط مخاطر السيولة	
تمهيد	6
المبحث الأول : المفاهيم المتعلقة بإدارة مخاطر السيولة و قائمة التدفقات النقدية	7
المطلب الأول : الإطار النظري لإدراة مخاطر السيولة	7
المطلب الثاني : الإطار النظري للسيولة	19
المطلب الثالث : الإطار النظري لقائمة التدفقات النقدية	25
المبحث الثاني : الدراسات السابقة	35
المطلب الأول : الدراسات المتعلقة بإدراة مخاطر السيولة و قائمة التدفقات النقدية	35
المطلب الثاني : الدراسات المتعلقة بدور قائمة التدفقات النقدية في ادارة مخاطر السيولة	40
المطلب الثالث : مميزات دراستنا عن باقي الدراسات	41
الخلاصة	43
الفصل الثاني : دراسة حالة بالصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء CNAS "وكالة عين تموشنت"	
تمهيد	45
المبحث الأول: الإطار النظري للصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء CNAS "وكالة عين تموشنت"	46
المطلب الأول: عموميات حول الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS	46

المطلب الثاني: تعريف بالوكالة الولائية لعين تموشنت للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS	49
المطلب الثالث: الهيكل التنظمي للوكالة الولائية لعين تموشنت للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS	50
المبحث الثاني: دور قائمة التدفقات النقدية في إدارة مخاطر السيولة في الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء CNAS "وكالة عين تموشنت"	53
المطلب الأول: إدارة مخاطر سيولة في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS "وكالة عين تموشنت"	53
المطلب الثاني: قائمة التدفقات النقدية للوكالة الولائية للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS "عين تموشنت"	55
المطلب الثالث: تحليل قائمة التدفقات النقدية للوكالة بواسطة نسب التحليل المالي	58
خلاصة	68
الخاتمة	70
قائمة المراجع	74
الفهرس	79

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01/1)	نبذة تاريخية عن المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 "قائمة التدفقات النقدية	26
(02/1)	جدول سيولة الخزينة وفق النظام المحاسبي المالي scf "طريقة المباشرة	30
(03/1)	جدول سيولة الخزينة وفق النظام المحاسبي المالي scf "طريقة غير المباشرة	31
(04/1)	مؤشرات مقاييس السيولة	32
(05/1)	مؤشرات تقييم جودة أرباح المؤسسة	33
(06/1)	نسب السيولة	34
(01/2)	توزيع نسبة الإشتراك في صندوق الضمان الاجتماعي	53
(02/2)	قائمة التدفقات النقدية للوكالة CNAS "عين تموشنت" وفق الطريقة المباشرة	55
(03/2)	عناصر الميزانية الختامية لسنة 2010, 2011	58
(04/2)	نسبة التغطية النقدية	58
(05/2)	نسبة التغطية التشغيلية	59
(06/2)	العائد على التدفقات النقدية التشغيلية	61
(07/2)	نسبة النقدية	62
(08/2)	نسبة السيولة الجارية	63
(09/2)	نسبة السيولة السريعة	65

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01/1)	خطوات إدارة المخاطر	12
(02/1)	أدوات الرقابة على السيولة من الجهات الرقابية	22
(01/2)	الهيكل التنظيمي للوكالة الولائية لعين تموشنت للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء	52
(02/2)	التمثيل البياني لنسبة التغطية النقدية	59
(03/2)	التمثيل البياني لنسبة التغطية التشغيلية	60
(04/2)	التمثيل البياني لنسبة العائد على التدفقات النقدية التشغيلية	61
(05/2)	التمثيل البياني لنسبة النقدية	62
(06/2)	التمثيل البياني لنسبةالسيولة الجارية	64
(07/2)	التمثيل البياني لنسبة السيولة السريعة	65

الإختصار	المصطلح باللغة الأجنبية	المصطلح باللغة العربية
AIPCA	American Institute of Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
IASC	International Accounting Standards Committee	لجنة المعايير المحاسبية الدولية
IAS07	International Accounting Standard 07	المعيار المحاسبي الدولي رقم 07
APB	Accounting Principles Board	مجلس مبادئ المحاسبة
SCF	Système Comptable Financier	النظام المحاسبي المالي
PCN	Plan Comptable National	المخطط المحاسبي الوطني
CNAS	Caisse National d'Assurance Sociale	الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء

المقدمة

نظرا لتسارع التحولات و التغيرات الإقتصادية التي حدثت في الاقتصاد العالمي، و التي أجبرت العديد من دول العالم على تبني مجموعة من السياسات الإقتصادية و ذلك للانضمام إلى اقتصاد السوق مما أدى إلى تسريع الاتجاه نحو الانفتاح التام على العالم الخارجي في ضوء التغيرات والتقدم السريع الذي يحدث على الساحة العالمية. وإزالة العديد من الحواجز أمام التجارة الدولية، وتدفق رؤوس الأموال والاستثمارات في البورصات العالمية، وتنوع المصادر المالية للمؤسسات الاقتصادية و هذا ساهم في تطور الفكر المحاسبي و المالي و تنوع الممارسات المحاسبية على الصعيد العالمي و ذلك كان سببا في كثرة المشاكل المحاسبية الدولية جراء الإختلاف و التعارض في المعالجات و المبادئ المحاسبية من دولة الى أخرى و ذلك نتيجة عدم الإتفاق على نظرية محاسبية موحدة و تزايد اتجاه العولمة المالية كان لابد من السعي لتوحيد المبادئ المحاسبية المعمول بها محليا لتتوافق مع المبادئ المحاسبية الدولية و تم إصدارها تحت إسم المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) من طرف مجموعة من الهيئات الدولية و من أهم ما جاءت به هذه المعايير المحاسبية الدولية هو العمل على تحسين و التنسيق بين الإجراءات و المبادئ المحاسبية المرتبطة بإعداد و عرض القوائم المالية و التي تهدف الى توفير معلومات مالية عن المؤسسة المعدة لهاته القوائم المالية و لإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة و ذلك حتى يتمكن المستفدين من هاته القوائم من اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب و من بين أبرز هذه القوائم المالية هي قائمة التدفقات النقدية التي تبنها النظام المحاسبي الماليSCF و التي تؤدي دورا هاما في تحليل السيولة النقدية و كيفية تدفقها من و الى الأنشطة المختلفة للمؤسسة و مدى قدرة المؤسسة على توليد السيولة في المستقبل كما تساهم في اكتشاف مخاطر السيولة و التي تسبب العديد من الأزمات للمؤسسة و من بينها عدم قدرة هذه الأخيرة على الوفاء بالتزاماتها في الوقت المحدد, فالسيولة تعتبر أحد أبرز العناصر لنجاح المؤسسات و بدون هذه الأخيرة لا يمكن للمؤسسة دفع نفقاتها التشغيلية و مستحقات ديونها كما لا يمكنها تمويل استثمارتها لتنمية و توسيع نشاطها لذلك يجب على المؤسسة اتباع مجموعة من الاستراتيجيات للتحكم في هذه المخاطر و إدارتها و تجنب الوقوع فيها و التي سنحاول التطرق اليها في هذا الموضوع و من خلال ما سبق يمكن صياغة الإشكالية في التساؤل الجوهري الأتي :

- **الإشكالية :**

كيف تساهم قائمة التدفقات النقدية في إدارة و التحكم في مخاطر السيولة على مستوى الوكالة الولائية للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS "عين تموشنت" ؟

و من أجل الإلمام بمختلف جوانب الموضوع قمنا بتجزئة هذه الإشكالية إلى التساؤلات الفرعية التالية :

- هل تساهم قائمة التدفقات النقدية في اكتشاف مصادر العجز في السيولة و التحكم في مخاطرها ؟
- هل يقع الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS " وكالة عين تموشنت" في مخاطر السيولة رغم الإيرادات المالية الضخمة التي يتحصل عليها ؟
- هل يقوم الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS " وكالة عين تموشنت" بتبني الاستراتيجيات المتبعة لإدارة مخاطر السيولة في المؤسسات الاقتصادية ؟

- **فرضيات الدراسة :**

كمحاولة مبدئية للإجابة على التساؤلات الفرعية المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية :

- قائمة التدفقات النقدية لها دور فعال في اكتشاف مصادر العجز في السيولة و التحكم في مخاطرها و تجنب الوقوع فيها.
- رغم الإمكانيات و الموارد المالية الهائلة للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS " وكالة عين تموشنت" إلا أنها في بعض الأحيان تعاني من عجز في السيولة.
- يقوم الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS " وكالة عين تموشنت" بتبني بعض الاستراتيجيات المتبعة لإدارة مخاطر السيولة في مؤسسات الاقتصادية و ليس كلها.

- **دوافع إختيار الموضوع:**

تم إختيار هذا الموضوع لعدة أسباب أبرزها:

- الرغبة في دراسة موضوع جديد خارج مجال المحاسبة و الجباية و التحليل المالي و إدارة المخاطر.
- الرغبة بدراسة و تحليل قائمة التدفقات النقدية و الإلمام بالجوانب المرتبطة بها.
- التعرف على دور قائمة التدفقات النقدية في ادارة مخاطر السيولة في المؤسسات الإقتصادية.
- إختيار مؤسسة جديدة لإجراء هذه الدراسة و المتمثلة في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS " وكالة عين تموشنت" بسبب كثرة إجراء دراسات المتعلقة بهذا الموضوع في البنوك و المصارف.

- **أهمية الدراسة :**

تبرز أهمية الدراسة في تحديد وتوضيح العلاقة الوثيقة بين المتغير الرئيسي الأول إدارة مخاطر السيولة و المتغير الرئيسي الثاني قائمة التدفقات النقدية. تسعى هذه الدراسة لاستكشاف مدى مساهمة قائمة التدفقات النقدية في كشف مصادر النقص في سيولة المؤسسات الإقتصادية، وتحليلها باستخدام النسب المشتقة من هذه القائمة. كما تهدف الدراسة أيضًا إلى فهم الاستراتيجيات التي تعتمدها هذه المؤسسات لمعالجة وتجنب هذه النقائص، وبالتالي تعزيز استقرارها المالي واستدامتها في السوق.

- **أهداف الدراسة:**

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- توضيح دور قائمة التدفقات النقدية في إدارة مخاطر السيولة في المؤسسات الاقتصادية.

- التعرف على مصادر السيولة في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS " وكالة عين تموشنت" من خلال دراسة و تحليل قائمة التدفقات النقدية لهذه الوكالة.
- إكتشاف أسباب مخاطر السيولة في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS " وكالة عين تموشنت".
- التعرف على الإستراتيجيات المتبعة لإدارة مخاطر السيولة في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS " وكالة عين تموشنت" و مدى تطبيقها.

➢ **منهج الدراسة:** للإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات صحة الفرضيات اعتمدنا في دراستنا المنهج الوصفي التحليلي في عرض المعلومات وتحليلها، وقد استخدمنا أداة دراسة الحالة في معالجتنا للفصل التطبيقي من خلال اسقاط ما وجدناه في الجانب النظري على الجانب التطبيقي.

➢ **حدود الدراسة** للإجابة على الإشكالية المطروحة والتوصل إلى النتائج فإن الدراسة ارتبطت بحدود مكانية وزمنية التالية:

الحدود المكانية: تمت الدراسة الميدانية على مستوى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS وكالة عين تموشنت.

الحدود الزمنية: تم الاعتماد على التقارير المالية السنوية للمؤسسة محل الدراسة وللفترة الممتدة من سنة 2010 إلى 2011 أي لمدة سنتين.

➢ **صعوبات الدراسة:**

واجهتنا بعض الصعوبات أثناء إجراء هذه الدراسة من بينها:

- قلة المراجع المتعلقة بإدارة مخاطر السيولة في المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة بسبب إجراء معظم الدراسات السابقة في البنوك و المصارف.
- المدة الممنوحة للتربص و المقدرة ب7 أيام لم تكن كافية للحصول على المعلومات اللازمة لإجراء دراسة الحالة.

هيكل الدراسة:

تم تنظيم هذا البحث وفقًا لمنهجية علمية محددة، حيث تم تقسيمه إلى فصلين رئيسيين. يتناول الفصل الأول مراجعة الأدبيات النظرية المتعلقة بأهمية قائمة التدفقات النقدية في ضبط مخاطر السيولة، وقد تم تقسيمه إلى مبحثين. يركز المبحث الأول على عرض المفاهيم المرتبطة بإدارة مخاطر السيولة وقائمة التدفقات النقدية، في حين يستعرض المبحث الثاني الدراسات السابقة بالإضافة إلى ما يميز هذه الدراسة عن غيرها.

أما الفصل الثاني، فيتناول الجانب التطبيقي دراسة حالة بالصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS "وكالة عين تموشنت"، حيث تم تقسيمه أيضًا إلى مبحثين. يركز المبحث الأول على الإطار النظري للصندوق، بينما يتناول المبحث الثاني دور قائمة التدفقات النقدية في إدارة مخاطر السيولة في هذا الصندوق. يتم تقديم خلاصات الدراسة والاقتراحات في الخاتمة العامة للبحث.

الفصل الأول :

المفاهيم النظرية المرتبطة بأهمية قائمة التدفقات النقدية في ضبط مخاطر السيولة .

تمهيد :

في ظل التقلبات المالية والاقتصادية المستمرة التي تشهدها الأسواق المالية، أصبحت إدارة مخاطر السيولة أمرًا حيويًا لا غنى عنه للمؤسسات. يعتبر فهم وضبط مخاطر السيولة أساسيًا لضمان استمرارية العمليات التجارية وتفادي التحديات المالية. تُعد قائمة التدفقات النقدية أحد الأدوات الرئيسية التي تسهم في إدارة تلك المخاطر، إذ توفر رؤية شاملة لتدفق النقد والسيولة في المؤسسة. يهدف هذا الفصل إلى استكشاف دور قائمة التدفقات النقدية في إدارة مخاطر السيولة، من خلال دراسة الأدبيات النظرية المرتبطة بهذا الجانب.وقد تم التطرق في هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين هما:

- **المبحث الأول : المفاهيم المتعلقة بإدارة مخاطر السيولة و قائمة التدفقات النقدية.**
- **المبحث الثاني : الدراسات السابقة.**

❖ المبحث الأول : المفاهيم المتعلقة بإدارة مخاطر السيولة و قائمة التدفقات النقدية.

في هذا المبحث، سنستكشف مجموعة من المفاهيم المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية، والسيولة، والمخاطر المرتبطة بها، بالإضافة إلى طرق إدارتها واكتشافها باستخدام قائمة التدفقات النقدية. كما سيتم التركيز على فهم عميق لكيفية تحليل التدفقات النقدية لتحديد مستويات السيولة والتحكم في المخاطر المالية المحتملة. كما سنناقش استراتيجيات فعّالة لإدارة التدفقات النقدية والحفاظ على استقرار الأعمال والمشاريع في مواجهة التحديات المالية المتغيرة.

➢ المطلب الأول : الإطار النظري لإدراة مخاطر السيولة.

قبل التطرق إلى إدارة مخاطر السيولة في المؤسسة، سنحاول التعرف على المخاطر التي تتعرض لها هذه الأخيرة و سبل التحكم فيها.

- **مفهوم الخطر:**

لقد اختلف الكتاب والدارسون في تعريفهم للخطر فقد عرفه بعضهم على أنه: عدم التأكد من احتمال وقوع خسارة معينة. وقد اعتمد هذا التعريف على الحالة المعنوية للفرد عن اتخاذ قراراته، وقد عرفه آخرون على أنه احتمال وقوع خسارة، ويقوم هذا التعريف على الاحتمالية والاحتمالية هي تعبير رياضي تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح.فإذا كانت درجة الاحتمال تساوي الصفر فهذا يعني أن الخطر مستحيل الحدوث، أما إذا كانت تساوي الواحد الصحيح فهذا يعني أن الخطر أكيد الحدوث، أما إذا كانت درجة الاحتمال تتراوح بين الصفر والواحد فهذا يعني أن الخطر محتمل الحدوث (وهنا تكمن المشكلة).[1]

مفهوم الخطر من وجهات النظر المختلفة:

هنالك عدة تعاريف للخطر من وجهات مختلفة أبرزها: [2]

الخطر من المنظور القانوني: هو احتمالية وقوع حادث مستقبلا أو حلول اجل غير محدد خارج إرادة المتعاقدين قد يهلك الشيء بسببه أو يحدث ضرر منه"

الخطر من وجهة نظر التأمين: هو حادث مستقبل محتمل لا يتوقف على إرادة أي من الطرفين اللذين تم بينهما العقد

الخطر من المنظور المالي: تعرف المخاطرة من المنظور المالي بأنها "إمكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف النواتج

[1] بدروني عيسى، مطبوعة إدارة المخاطر المالية، قسم العلوم التجارية كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف-المسيلة 2020/2019، ص13.

[2] بلقلة براهيم، محاضرات في مقياس إدارة المخاطر المالية، قسم العلوم الإقتصادية كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي-شلف-2021/2020، ص3.

المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع . أو عدم التأكد من الناتج المالي في المستقبل القرار يتخذه الفرد الاقتصادي في الحاضر على أساس نتائج دراسة سلوك الظاهرة الطبيعية في الماضي"

الخطر من المنظور الرقابي: من وجهة النظر الرقابية تعرف المخاطرة بأنها تمثل الآثار غير المواتية الناشئة عن أحداث متوقعة أو غير متوقعة تؤثر على ربحية المؤسسة ورأسمالها."

الخطر من المنظور الاقتصادي: أنه "توقع اختلافات في العائد بين المخطط والمطلوب والمتوقع حدوثه" يعرف كذلك على انه "احتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع " وهي حالة عدم التأكد من حتمية الحصول على العائد أو من حجمه أو من زمنه أو من انتظامه أو من جميع هذه الأمور مجتمعة.

و مما سبق يمكن القول بأن الخطر هوعبارة عن أحداث و ظروف غير متوقعة يتعرض لها الأفراد و المؤسسات و ينتج عنها أضرار جسيمة سواء كانت مادية أو معنوية.

- **أنواع المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات:**

يرى البعض انه يمكن تقسيم المخاطر التي تواجه المؤسسة تبعا للميزة التنافسية المعلوماتية المتوافرة لديها إلى مجموعتين من المخاطر على النحو التالي:[1]

الفرع الأول: المخاطر المالية المتعلقة بالمصاريف.

هي المخاطر الناشئة عن متغيرات لا تتوفر لدي المؤسسة عنها أي ميزة تنافسية معلوماتية، وليس لها علاقة بالنشاط الأساسي للمؤسسة ولكنها ترتبط بالسوق الذي تعمل فيه المؤسسة تتمثل هذه مخاطر فيما يلي:

مخاطر السوق: احتمال تعرض المؤسسة لخسائر نتيجة تقلبات أسعار السوق وتشمل أسعار الصرف أسعار السلع والمخزونات والعقارات المرهونة للمؤسسة، أسعار الأسهم والصكوك وهي مرتبطة بالأنشطة التجارية للمؤسسة أي أن مصدرها هو السجل التجاري للمؤسسة.

مخاطر معدل العائد يرتبط هذا النوع من المخاطر أيضا بطبيعة النشاط المؤسساتي الإسلامي لأنه يتعلق بطبيعة المواد (الودائع الاستثمارية).

مخاطر الاستثمار في رؤوس الأموال: يرتبط هذا النوع من المخاطر بطبيعة النشاط ، تعرف هذه المخاطر بالخسائر المحتملة نتيجة تأكل رأس مال المشاركات والمضاربات نتيجة الخسارة التي تتعرض لها المشاريع الممولة بسبب العوامل التجارية العادية

[1] موسى عمر مبارك أبو محيميد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال لجنة بازل 2، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم المالية المصرفية الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 2008، ص20 بالتصرف.

ظروف وأسباب طبيعية مرتبطة بالسوق أو البيئة أما في حالة الخسائر الناتجة عن تعدي الشريك أو تقصيره أو إهماله أو سوء إدارته للمشروع الممول تصبح هذه المخاطر بمثابة مخاطر التشغيل.

مخاطر السيولة: وهي المخاطر الناشئة عن عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها عند استحقاق الأداء، من خلال توفير الأموال اللازمة لذلك، دون تحمل خسائر غير مقبولة، بمعني آخر عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية، قد تكون نتيجة صعوبة في الحصول على السيولة بتكلفة معقولة عن طريق الاقتراض أو عدم القدرة على تسيير الأصول.

مخاطر الائتمان: وهي احتمال إخفاق عملاء المؤسسة المقترضين بالوفاء بالتزاماتهم اتجاه المؤسسة ذلك عند استحقاق هذه الالتزامات، أو بعد ذلك أو عدم السداد حسب الشروط المتفق عليها، أي أن هذه المخاطر مرتبطة بالطرف الآخر للعقد من حيث قدرته سداد التزاماته اتجاه المؤسسة في الموعد المحدد.

الفرع الثاني: المخاطر الغير المالية.

وهي المخاطر التي يجب على المؤسسة تحملها لأجل أداء نشاطها الأساسي الذي تعمل فيه، ولا بد أن تمتلك المؤسسة بعض المزايا التنافسية المعلوماتية بالنسبة للمتغيرات التي تنشأ عنها هذه المخاطر، إذ أن هذه المتغيرات تمثل عناصر أساسية للقيام بنشاط المؤسسة، وتولد تدفقات نقدية بها، فضلا على أن المؤسسة تحقق عوائد اقتصادية مقابل تحمل هذه المخاطر، حيث تتمثل في مخاطر التشغيل:

مخاطر التشغيل: هي مفهوم عام وربما تكون نتيجة الأخطاء البشرية أو الفنية أو الحوادث وهي مخاطر الخسارة المباشرة والغير مباشرة الناتجة عن العوامل الداخلية أو الخارجية، لذلك فان المخاطر التشغيلية يمكن أن يندرج تحتها المخاطر التالية:

المخاطر القانونية: عدم وضع العقود المالية موضع التنفيذ، أي أنها ترتبط بالنظام الأساسي والتشريعات والأوامر الرقابية التي تحكم الالتزام بالعقود والصفقات.

مخاطر السمعة: هي المخاطر الناشئة عن توافر انطباع سلبي عن المؤسسة والذي قد يؤدي إلى تحول العملاء إلى مؤسسات منافسة، أما أسباب حدوث هذا الانطباع فقد تكون من:

- ✓ التصرفات الناشئة عن موظفي المؤسسة.
- ✓ عدم القدرة على خدمة العملاء بالجودة والسرعة المطلوبة.
- ✓ اهتزاز ثقة العملاء بسرية المؤسسة.
- ✓ عدم التزام المؤسسات بقواعد الشرعية (المؤسسات الإسلامية).

المخاطر الموثقة: وهي المخاطر الناشئة عن عدم توفير التوثيق اللازم لتعزيز الأنشطة والعمليات الخاصة بالمؤسسة، سواء فيما يتعلق بالعلاقة مع العملاء أو العلاقات الداخلية بين أقسام ودوائر المؤسسة وتنظيم الاتفاقيات والعقود مع العملاء بشكل خاص.

- **مفهوم ادارة المخاطر:**

التعريف الأول: الخطر هو حدث غير مؤكد يحمل عواقب لهدف معين. إدارة المخاطر هي العملية التي نحاول من خلالها إدارة عدم اليقين المحيط بالأهداف. الغرض من عملية إدارة المخاطر هو ضمان تحقيق هذه الأهداف. [1]

التعريف الثاني: إدارة المخاطر هي عملية منهجية لتحديد المخاطر وتقييمها ومعالجتها على أساس مستمر قبل أن تؤثر هذه المخاطر سلبًا على قدرة المؤسسة على تقديم الخدمات. وهذا ليس التعريف الوحيد التعريف الوحيد لإدارة المخاطر المؤسسية حيث يستخدم مجتمع إدارة المخاطر المؤسسية عددًا من التعريفات البديلة.[2]

التعريف الثالث: تعرف إدارة الخطر على أنها : إدارة الأحداث التي لا يمكن التنبؤ بها و التي قد يترتب عنها خسائر محتملة الحدوث في المؤسسة، إذا لم يتم التعامل معها بشكل مناسب و تتضمن ثلاث مراحل أساسية هي: تعريف الخطر، قياس الخطر وإدارة الخطر ويمكن أن تتبع أحد ثلاث استراتيجيات هي: الاحتفاظ بالخطر أو تخفيض الخطر أو تحويل الخطر .[3]

- **الهدف من إدارة المخاطر:**

يتمثل الهدف من إدارة المخاطر في خلق القيمة والحفاظ عليها من خلال التحكم في المخاطر والمساءلة عن هذه العملية. على المدى القصير، تمنح إدارة المخاطر توفر إدارة المخاطر الشفافية داخل المؤسسة وخارجها من خلال خلق الوعي بالتطورات المحتملة وغير المتوقعة. وعلى المدى البعيد ستؤدي إدارة المخاطر إلى تحسين الكفاءة من خلال تجنب الخسائر، وأداء أكثر أداء أكثر قابلية للتنبؤ به وتكاليف تمويل أقل. وسيؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى تقييم أعلى للمؤسسة ككل.[4]

---

[1] D. van der Waal & V. Versluis، Introduction to risk management Main principles of the risk management process ، erasmus+ Partnerships to ensure Risk Management in practice (PERM)، 2017، p5.

[2] What is Risk Management? ،Public Sector Risk Management Framework، national treasury department، republic of south Africa.

[3] مجدوب خيرة، محاضرات في مقياس إدارة المخاطر المالية، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة إبن خلدون – تيارت، 2020/2019، ص27.

[4] D. van der Waal & V. Versluis، Introduction to risk management Main principles of the risk management process ، erasmus+ Partnerships to ensure Risk Management in practice (PERM)، 2017، p 6.

إن القيام بإدارة المخاطر المالية أصبح ضروريا لاستمرار الشركة في ظل المنافسة العالمية المعاصرة، وأن إدارة المخاطر المالية بالمؤسسة تسعى إلى تحقيق ثلاث أهداف رئيسية هي: [1]

- ✓ الوقاية من الخسائر.
- ✓ تعظيم درجة الاستقرار في الأرباح.
- ✓ تدنية تكلفة إدارة الخسائر المالية المحتملة.

- **خطوات إدارة المخاطر:**

تقوم عملية إدارة المخاطر بعمل فحص وتحليل شامل ومفصل لكل أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها المؤسسة وذلك بتطبيق خمس خطوات أساسية على النحو التالي: [2]

1. **تعريف المخاطر:** وهي الخطوة الأساسية الأولى للتعرف على المخاطر المحيطة بالعمل؛
2. **تحليل المخاطر:** ويتم بها تصنيف الخطر والوقوف على مصادره الأصلية؛
3. **تقييم المخاطر:** وهو تحيد عنصري الخطر:
   - الآثار التي يحدثها الخطر.
   - احتمال حدوث الخطر.
4. **التحكم في المخاطر:** وبها يتم تحيد أي الطرق تستخدم لتقليل احتمال الخطر وآثاره؛
5. **المراقبة والمتابعة الدورية:** وتتم لاستكشاف أي مصادر خطر جديدة أو فشل التحكم في مخاطر سابقة.

والشكل الموالي يوضح هذه الخطوات:

[1] مجدوب خيرة، مرجع سبق ذكره، ص27.

[2] محمد محمود الكاشف، عبد المنعم عاطف، و سيد كاسب، تقييم و إدارة المخاطر، القاهرة،مركز تطوير الدراسات العليا و البحوث، 2008، ص6.

الشكل رقم (01/1): خطوات إدارة المخاطر.

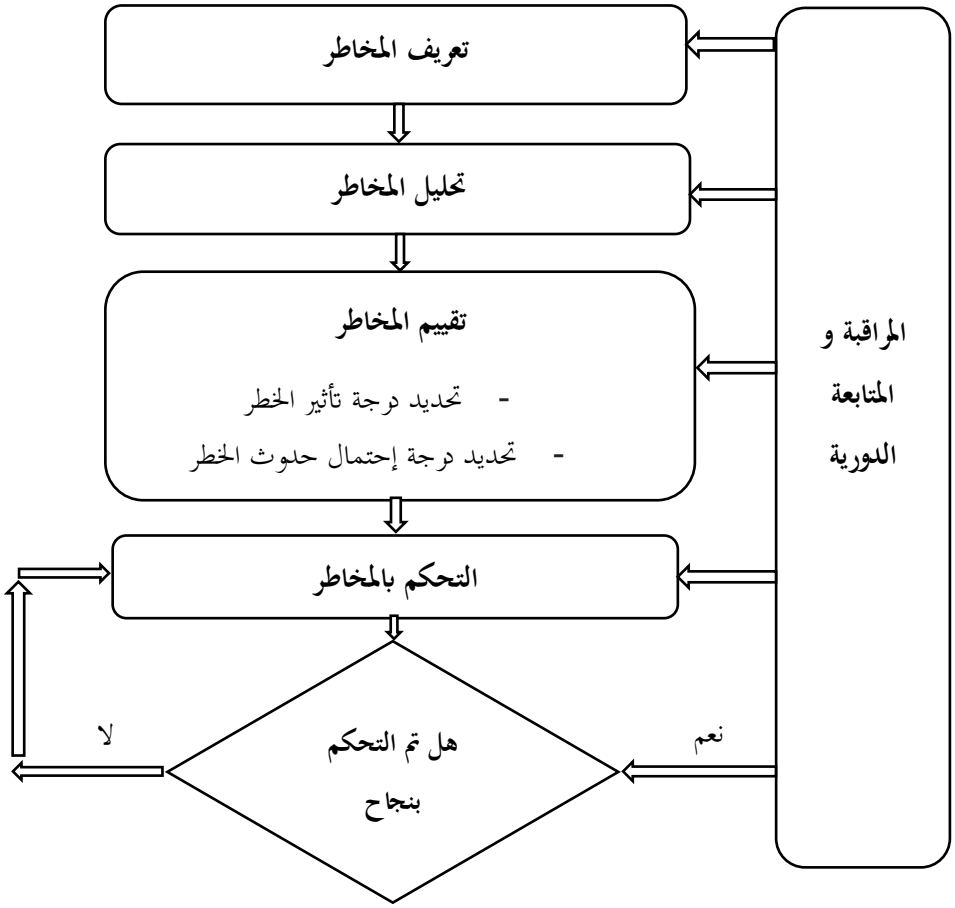

المصدر : محمد محمود الكاشف، عبد المنعم عاطف، و سيد كاسب، تقييم و إدارة المخاطر، القاهرة،مركز تطوير الدراسات العليا و البحوث، 2008، ص7.

- **مفهوم إدارة مخاطر السيولة:**

التعريف الأول: تلعب إدارة مخاطر السيولة دورًا حاسمًا في حماية المرونة المالية للمؤسسات، خاصة عندما تحد ظروف السوق المعاكسة من إمكانية الحصول على تمويل طويل الأجل في الأسواق .تدير المؤسسة مخاطر السيولة بطريقة حصيفة، حيث تقوم بوضع مؤشرات للسيولة في آفاق زمنية مختلفة والاحتفاظ بأصول سائلة كافية لتحمل فترات محتملة من ظروف السوق القاسية عندما يكون الوصول إلى السوق للحصول على تمويل جديد غير ممكن مع استمرار نشاطها المعتاد.[1]

التعريف الثاني: إدارة مخاطر السيولة هي معالجة المخاطر عن طريق تلك الممارسات التي تقوم بها إدارة المؤسسة من أجل ربط احتياجات السيولة بالمؤسسة مع مصادرها الفعلية أو المحتملة لتفادي وقوع المؤسسة في مخاطر السيولة. حيث على المؤسسة أن تدير مخاطر السيولة بشكل سليم و بمواضبة تامة و تحافظ على مستوى كاف من السيولة تمكنها من التغلب

[1] risk managment disclosure report، council of europe development bank، 2022، p68.

على سلسلة الأحداث الضاغطة، كما أشار دليل لجنة بازل إلى عدد من المتطلبات الأساسية للممارسات السليمة في إدارة مخاطر السيولة لدى البنك. [1]

و بالتالي يمكن القول بأن إدارة مخاطر السيولة هي عملية التحكم في السيولة المتوفرة في حوزة المؤسسة و التي ستتحصل عليها بطريقة مثالية من أجل تجنب وقوع المؤسسة في أزمات تتعلق بالسيولة في المستقبل.

- **أهداف إدارة مخاطر السيولة:**

ادارة مخاطر السيولة لابد أن ترتكز أهدافها في تحقيق الآتي: [2]

- ✓ توفير الإدارة السليمة التي تتخذ القرارات المناسبة بشأن الوصول إلى مستوى معين من حجم الودائع لا يكون زائدا عن الحاجة من خلال عدم القدرة على توظيفها ، الأمر الذي يؤدي إلى الانخفاض معدلات الربحية.
- ✓ المحافظة على سيولة كافية لتلبية الاحتياجات الطارئة، وذلك دون اللجوء إلى تصفية بعض الأصول (الأسهم صكوك ودائع استثمارية .. إلخ). مما يعرض المؤسسة لتكبد خسائر على هذه الأصول وخصوصا عندما لا تكون ظروف السوق مواتية.
- ✓ وضع الضوابط والقواعد والسقوف لتقليل مخاطر المؤسسة والوصول إلى مخاطر مقبولة ومدروسة.
- ✓ المراجعة الدورية السياسة السيولة بما يتناسب مع نشاطات المؤسسة.
- ✓ وضع حدود دنيا لحجم السيولة بما يتلائم مع نشاطات المؤسسة.

- **مبادئ إدارة مخاطر السيولة:**

إن إدارة مخاطر السيولة في المؤسسة أصبحت تتعقد يوما بعد يوم كلما تعقدت ميزانيات المؤسسات و كبرت أحجامها ، ومن أهم المبادئ و الخطوات التي يمكن الإدارة المؤسسة اتباعها لتقوية عملية إدارة مخاطر السيولة ما يلي: [3]

- ✓ التحديد حجم السيولة المتوفرة لدى المؤسسة لمعرفة قدرة المؤسسة على توفير النقد بسرعة (خلال 30 يوم) بعد أعلى من الخسارة و بتكلفة مقبولة.
- ✓ تحديد حجم السيولة التي تحتاجها المؤسسة ومن المهم فهم التغيرات المستقبلية الموقعة لميزانية المؤسسة وكيف ستؤثر على وضع السيولة.
- ✓ تطوير نظام الإنذار المبكر وذلك لتمكين الإدارة من التعرف على احتمالات ضغط السيولة.

---

[1] عائشة طبي، إدارة مخاطر السيولة و تأثيرها على المردودية المالية و الاقتصادية للبنوك، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة غرداية، 2017/2016، ص37.

[2] حدوش شروق، إدارة مخاطر السيولة، السنة الثانية ماستر مالية المؤسسة جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2020/2019، ص 17.

[3] حدوش شروق، نفس المرجع، ص17.

- ✓ إجراءات اختبارات الظروف الظاغطة لتحديد الاحتياجات التمويلية وسبل توفيرها من خلال تحليل الإيرادات والقيمة المعرضة للمخاطر ويتم ذلك عن طريق ممارسات ادارة المخاطر أسعار الفائدة.
- ✓ ثوثيق الإجراءات و فحص السيولة بشكل دوري.

- **إستراتيجيات إدارة مخاطر السيولة:**

بشكل عام مصادر السيولة في المؤسسة هي النقد الناتج عن العمليات الرئيسية للمؤسسة مثل مبيعات المنتجات أو الخدمات المقدمة و التحصيلات من العملاء ، وعوائد الاستثمار ومبيعات الأصول وتنجم مخاطر السيولة عن نقص الأموال للوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير وتتزايد عندما يكون هناك عدم تطابق بين التدفقات الداخلة والخارجة من رأس المال والفوائد ذات الصلة بالأصول والخصوم في الميزانية ويمكن أن تكون أزمة في السيولة بسبب حدث غير متوقع ، كإعادة هيكلة الأصول، أو فقدان الثقة ويستند برنامج إدارة مخاطر السيولة على تخطيط السيولة التي تقيم الاحتياجات المحتملة مع مراعاة الظروف الاقتصادية والسياسية والسوق والظروف التنظيمية خارجية أو داخلية وغيرها وهذا للوفاء بالتزاماتها وتجنب المواقف التي تؤدى إلى تكاليف إضافية، ومن السياسات الفعالة لإدارة هذه المخاطر في سياسة التنويع ويمكن أن تشمل التنويع الإقليمي: الاستثمار في محفظة متنوعة..... ويتم أيضا استخدام الاختبارات التحليلية والسيناريوهات الإدارة وتقييم مخاطر السيولة من الخيارات الاستثمارية. [1]

إستراتيجية إدارة الأصول: يتم إدارة الأصول المقابلة احتياجات السيولة عن طريق تسييل الأصول السائلة التي تمتلكها المؤسسة، وتعرف الأصول السائلة بأنها الأصول السهلة التحويل إلى نقدية بسرعة وبسهولة وبدون خسائر وقت الحاجة إليها وهذه الأصول عبارة عن المبالغ تحت التحصيل الأرصدة المدينة الحركة ، النقدية بالبنوك والصندوق الأصول المستثمرة استثمارات قصيرة الأجل. فالأصول التي يحتفظ بها في حساب السيولة يتوقع أن تدر عائدا للمؤسسة ولكن الوظيفة الأساسية أو الأولية لها هي تحويلها لنقدية بسرعة وبدون خسائر أو تحمل قدرا معقولا من الخسائر عند الحاجة إلى ذلك، وبذلك يمكن القول بأن المؤسسة تحتفظ بأنواع مختلفة من الأصول لأغراض مختلفة الحسابات السائلة لا يحتفظ بها من أجل بقائها ساكنة بنفس الحجم تقريبا خلال فترة معينة من الزمن، ولكن يحتفظ بها ومتوقع انخفاض وارتفاع قيمتها طبقا للحاجة إليها، وفي هذه الوسيلة تعتمد المؤسسة على تسييل تلك الأصول وقت الحاجة إليها لاستيفاء متطلبات السيولة، ومن أجل أن تكون هذه الأصول قابلة للتحول إلى نقدية بسهولة وبدون خسائر يجب أن تكون ذات أجل استحقاق قصيرة أن

[1] منال بن شيخ، طرق وأساليب إدارة المخاطر في شركات التأمين على الأشخاص – دراسة حالة شركة AXA – جامعة فرحات عباس سطيف، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية المجلد 11 ،العدد 02، 2018، ص 224 بالتصرف.

تكون قابلة للتسويق (قابلة للتداول في السوق النقدي)؛ ذات جودة مرتفعة بمعنى أن يتوافر فيها الأمان يحتفظ بها وتستخدم لأغراض السيولة. [1]

إستراتيجية إدارة الالتزامات: يقصد بها جذب المؤسسة أموال جديدة أكثر من اعتمادها على سيولة الأصول، وتعتمد هذه الإستراتيجية على سمعة المؤسسة وتقييم وضعها المالي، حيث يتم إدارة الالتزامات عن طريق إصدارها لالتزامات قصيرة الأجل مثل شهادات الإيداع المقابلة متطلبات السيولة، حيث يمكن الحصول على الأموال لاستخدامها في النشاط أو في دفع التعويضات عن طريق الحصول على التزامات إضافية أي أموال من الغير وذلك عن طريق إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول وهذا عوضا عن بيع أذونات الخزينة أو بعض الأصول الأخرى. وتعتمد إستراتيجية المؤسسة المستخدمة في توفير السيولة عن طريق إدارة الأصول لمقابلة احتياجات السيولة أو عن طريق إدارة الالتزامات المقابلة احتياجات السيولة على عاملين أساسيين هما. التكاليف النسبية التي تحويها كل إستراتيجية و اعتبارات المخاطر التي تحويها كل إستراتيجية.[2]

إستراتيجية إدارة التوازن بين الأصول والخصوم:

تهدف هذه الإستراتيجية إلى:[3]

تقليل فرصة تعرض المؤسسة إلى مخاطر السعر، مع تحقيق العائد المستهدف، والأساس الذي يقوم عليه هذا الأسلوب هو إيجاد التوازن من خلال تشكيلة ملائمة من الأصول والخصوم المالية، التي تتضمنها الميزانية من حيث تواريخ الاستحقاق، وقيمة كل منها عند كل تاريخ.

ومن أهم المؤسسات التي تتبع هذا الأسلوب في إدارة مخاطر السعر: البنك التجاري شركات التأمين، صناديق التأمين صناديق المعاشات مثال: صندوق التأمين والمعاشات بيع بوليصات التأمين لعملائه، ولكن في شكل ما يسمى بعقود الاستثمار المضمونة. فيحصل الصندوق على أقساط دورية من عملائه، مقابل ضمان تحقيق دخل دوري ثابت الحملة تلك البوليصات، أي أن البوليصة وكأنها وديعة تحقق لصاحبها عائدا دوريا، هذا الأخير يتم الوفاء به من العائد الذي يحققه الصندوق من استثماره للأقساط (أصول مالية).

فالأصول المالية تظهر في جانب الأصول، أما الأقساط تظهر في جانب الخصوم. وكل من الجانبين عرضة المخاطر سعر الفائدة.

[1] سعاد بوشلوش، إستراتيجية إدار ة الأصول و الخصوم للحد من مخاطر السيولة في شركات التأمين، جامعة محمد بوقرة ، بومرداس، ص 34.

[2] سعاد بوشلوش، نفس المرجع، ص 34-35.

[3] قوتال ابتسام، أدوات قياس و إدارة المخاطر المالية، مقياس تسيير المخاطر المالية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير – جامعة الجزائر 3، طبعة أولى جوان2020، ص20.

الحالة 01: فعند انخفاض أسعار الفائدة في السوق، فإن عائد استثمار الأقساط قد لا يكفي لتغطية التزامات الصندوق قبل عملائه، والمتمثلة في الدخل الدوري الثابت.

الحالة 02: من زاوية أخرى بما أن التغير في القيمة السوقية للاستثمارات المالية تسير في اتجاه عكسي مع التغير في أسعار الفائدة في السوق، فإن القيمة السوقية لاستثمارات الصندوق سوف تنخفض، وربما تصبح قيمتها أقل من قيمة الخصوم (أقساط التأمين). هذا ويتطلب التوازن العام بين الأصول والخصوم وأن يكون توقيت وحجم التدفقات النقدية للأصول، مماثلا لتوقيت وحجم التدفقات النقدية للخصوم، لذا يطلق على محفظة الاستثمار في الأصول بالمحفظة المخصصة. هذا التوازن يصعب إذا لم يستحيل تحقيقه، وحتى لو أمكن ذلك، فسوف يكون أمرا مكلفا، أو قد يترتب عليه رفض فرص استثمارية واعدة متاحة لإدارة الصندوق، نتيجة لكون تاريخ استحقاق تلك الاستثمارات أطول من الفترة التي تغطيها الوثيقة.

استراتيجية التدفقات النقدية المتكافئة:

هذه التقنية تهدف إلى تكوين محفظة أصول بحيث تكون تدفقاتها المستقبلية مساوية للتدفقات المولدة عن التزامات الشركة تجاه عملائها أو المستفيدين من العقود. هذه التقنيات تستخدم خاصة في التأمين على الحياة للتقليل من مخاطر معدل الفائدة، و يتمثل أساس تكوين محفظة الأصول في: [1]

- ✓ اختيار الأوراق المالية ذات العائد الثابت بحيث تتوافق تواريخ استحقاقها مع تواريخ تسديد التزامات الشركة.
- ✓ الاستثمار في الأوراق المالية التي تكون تدفقاتها المالية المستقبلية عند تاريخ الاستحقاق مطابقة للتدفقات المولدة عن خصوم الشركة.

إلا أن هذه الطريقة تعتبر محدودة وضعيفة الفعالية، وقد لا تكون قابلة للتطبيق في بعض الحالات.

استراتيجية التحصين:

التحصين في إدارة الأصول والخصوم هو استراتيجية تهدف إلى حماية المؤسسات من الخسائر الناتجة عن تغيرات أسعار الفائدة. وذلك من خلال جعل حساسية الأصول والخصوم تجاه أسعار الفائدة متكافئة،و تحليل حساسية أسعار الفائدة هو نقطة البداية في إدارة الأصول والخصوم، حيث يتم حساب القيمة الحالية وحساسية عناصر الخصوم، ثم تكوين محفظة

[1] سعاد بوشلوش، نفس مرجع، ص29، بالتصرف.

استثمارية تكون قيمتها الحالية وحساسيتها مساوية لتلك الخاصة بالخصوم و برنامج التحصين يقوم على محورين أساسيين هما: [1]

الاستمرارية: تقدير المدة الزمنية المثلى للاحتفاظ بالسندات لتغطية التكاليف.

إعادة استثمار التدفقات النقدية: تحقيق عائد مستهدف لمواجهة ارتفاع أسعار الفائدة والحفاظ على قيمة السندات.

استراتيجية إعادة التأمين:

و يمكن تلخيص هذه الإستراتيجية في النقاط التالية: [2]

- إعادة التأمين تساعد شركات التأمين في التقليل من احتمال تعرضها لصعوبات مالية كبيرة وخسائر غير متوقعة، حيث تمكنها من الوفاء بالتزاماتها في حال تحقق عدد كبير من الأخطار في توقيت واحد.
- من خلال إعادة التأمين، تقبل شركة التأمين كافة العمليات التأمينية بما فيها الجزء الزائد عن طاقتها، وتحتفظ بجزء يتناسب مع طاقتها التأمينية، وتحول الباقي إلى شركات تأمين أخرى لتحمل المخاطر.
- إعادة التأمين تساعد في تحقيق قانون الأعداد الكبيرة، حيث يمكن لشركة التأمين تجميع أكبر عدد ممكن من وحدات الخطر، ثم إعادة توزيع المخاطر أو نقلها، خاصة الوحدات ذات درجات الخطر العالية، إلى شركات تأمين أخرى.
- الهدف الرئيسي من إعادة التأمين هو حماية شركة التأمين المباشر من الخسائر الكبيرة في حال تحقق الخطر بالنسبة للوحدات ذات الخطر العالي.
- تحقيق التوازن في محفظة شركات التأمين يتطلب وجود تشابه في وحدات الأخطار المؤمنة ودرجة التعويض لها.
- هذا التوازن يتحقق عندما تتكون المحفظة من أنواع متعددة من عقود التأمين، وليس التركيز في أنواع بذاتها، حيث قد يؤدي تحقق الخطر بالنسبة لها إلى خسائر كبيرة.
- إعادة التأمين تساعد في توزيع الخسائر بانتظام على فترات مختلفة ومتتالية، بدلاً من تركزها في تاريخ واحد أو فترة زمنية واحدة، مما يحمي الشركة من خسائر فادحة عند تحققها.
- هناك أنواع مختلفة من إعادة التأمين، منها الاختيارية والاتفاقية والإجبارية، والتي تساعد في تحقيق التوازن المطلوب في محفظة شركات التأمين.

[1] سعاد بوشلوش، نفس مرجع، ص29-30، بالتصرف.

[2] سعاد بوشلوش، نفس المرجع ، ص30-31، بالتصرف.

استراتيجية التغطية باستعمال الأدوات المالية المبتكرة:

إستراتيجية التغطية باستعمال المشتقات المالية هي من أهم أساليب إدارة وتغطية المخاطر لدى المؤسسات، بحيث تعتبر المشتقات المالية أدوات مالية تعتمد قيمتها على أداء أصول معينة في أسواق المال، وتستخدم لتغطية المخاطر المرتبطة بتقلبات قيم الأصول المالية، أسعار الفائدة، وأسعار الصرف. وتشمل المشتقات المالية عقودًا مالية متنوعة مثل العقود الآجلة، العقود المستقبلية، عقود المبادلة، وعقود الخيارات، والتي تختلف في طبيعتها ودرجة تعقيدها. [1]

- **إجراءات إدارة مخاطر السيولة:**

تستعمل المؤسسات وسائل متعددة في إدارتها سيولتها النقدية سواء من جانب تغطية العجز أو في جانب استثمار الفائض النقدي ومن تلك الوسائل ما يلي : [2]

- ✓ التفهم الكامل لتأثير المخاطر الأخرى مثل: مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل على استراتيجية السيولة الكلية للمؤسسة؛ إدارة موجودات والتزامات المؤسسة والترتيبات التعاقدية خارج الميزانية بهدف المحافظة على سيولة كافية؛
- ✓ إعلان السياسات والإجراءات الخاصة (الاستراتيجيات) بإدارة السيولة للمؤسسة بالكامل بعد اعتمادها من قبل مجلس الإدارة؛
- ✓ تحليل احتياجات التمويل الصافي في إطار تصورات بديلة وخطة طوارئ؛
- ✓ تنويع مصادر التمويل؛
- ✓ السيطرة المركزية على السيولة وإيجاد التوازن بين سيولة الفروع لتأمين احتياجات كل فرع لمواجهة التزاماته الضرورية.
- ✓ توافر نظام حاسب آلي فعال في تقديم سائر المعلومات المطلوبة والتي تعتبر ذات أهمية بالغة في تزويد إدارة المؤسسة بالبيانات الدقيقة والحديثة؛ وذلك حتى يتسنى قياس وإدارة التدفقات النقدية ومتطلبات السيولة؛
- ✓ التعامل بالأوراق المالية القابلة للتسييل وذات المخاطر المتدنية كشراء السندات في حالة وجود فائض أو إصدارها عند الحاجة للسيولة؛
- ✓ إصدار شهادات الإيداع للحصول على التمويل من الشركات والمستثمرين الذين لديهم فائض السيولة؛
- ✓ الاقتراض من البنوك من خلال ما يعرف بالقروض البنكية لغرض إدارة السيولة قصيرة الأجل, فالمؤسسة التي لديها عجز تقترض من البنك الذي لديه فائض بسعر الفائدة السائد.

[1] سعاد بوشلوش، نفس المرجع، ص31، بالتصرف.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع الإسكندرية، 2007، ص240-241 بالتصرف.

➢ المطلب الثاني : الإطار النظري للسيولة.

تعبر السيولة عن مدى قدرة المؤسسة على تحويل أصولها إلى نقدية في أسرع وقت ممكن و بأقل تكلفة ممكنة، و سنحاول في هذا المطلب التعرف على أهمية و أبعاد هذه الأخيرة في المؤسسة و المخاطر المرتبطة بها و سبل قياسها.

- **مفهوم السيولة:**

التعريف الأول: السيولة في معناها المطلق تعني النقدية أما في معناها الفني فتعني: قابلية الأصل للتحول إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر، وحيث أن الهدف من الاحتفاظ بأصول سائلة هو مواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حاليا أو في غضون فترة قصيرة، فإن السيولة تعتبر مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية والأصول سهلة التحول إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر، وبين الالتزامات المطلوب الوفاء بها، لذلك لا يمكن تحديد سيولة أي مصرف أو أي فرد إلا في ضوء استحقاقات التزاماته. [1]

التعريف الثاني: السيولة كمفهوم مجرد يمكن تعريفها بأنها . القدرة على توفير الأموال لمواجهة الالتزامات التعاقدية، ومتطلبات العملاء غير التعاقدية بأسعار مناسبة في كل الأوقات. أما ما تعنيه السيولة بالمفهوم الاقتصادي الشامل فهو عرض النقد المكون من النقد وودائع تحت الطلب ، بالإضافة إلى الودائع المربوطة. [2]

التعريف الثالث: السيولة هي القدرة على تلبية الطلبات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة من خلال استمرار التدفق النقدي المستمر أو بيع أحد الأصول بسعر السوق العادل. [3]

مما سبق يمكن القول بأن السيولة هي عبارة عن النقد و مايعادله من النقد المتوفر في حوزة المؤسسة لتمويل أصولها و الوفاء بالتزاماتها في الوقت المحدد.

- **أهمية السيولة:**

للسيولة اهمية بالغة نشير الى اهمها: [4]

✓ دعم الثقة والذي يعد أهم مميزات السياسة الائتمانية من خلال الايفاء في الزمن المحدد بالالتزامات.

---

[1] عبد الحميد، عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص230.

[2] إضاءات إدارة مخاطر السيولة في المصرف التجاري، نشرة توعوية ينشرها معهد الدراسات المصرفية دولة الكويت – سبتمبر 2012, السلسلة الخامسة – العدد 2.

[3] Sani Abdulrahman Bala, Abdulsalam Nasiru Kaoje, and Yunusa Salisu Muhammad, FIRMS' LIQUIDITY AND FINANCIAL PERFORMANCE OF LISTED INSURANCE COMPANIES IN NIGERIA, ICAN, p3.

[4] غسان طارق ظاهر، علي كريم محمد، تحليل السيولة، الربحية، الرفع المالي في ضوء إدارة المخاطر المصرفية المصرف التجاري العراقي حالة دراسية، 2010/2005 ، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة المثنى ، ص10.

- ✓ العوائد المتحققة من الخصم النقدي عند منح المستفيدين عند شرائهم للسلع والمواد الاخرى.
- ✓ مواجهة الازمات الطارئة او السحوبات المفاجئة للإيداعات.

ومما لا شك فيه أن توفر السيولة يحقق من المزايا للمؤسسة، من بينها : [1]

- ✓ تعزيز الثقة بالمؤسسة من قبل المتعاملين ومن قبل مقرضيها، فالمتعاملون تضمن لهم السيولة تمديد حقوقهم لقاء الخدمات التي قدموها للمؤسسة، والمقرضون تتضمن لهم تسديد أقساط الدين والفوائد.
- ✓ الوفاء بالالتزامات عند حلول تواريخ استحقاقها وتفادي خطر الإفلاس.
- ✓ مواجهة متطلبات دورة الاستغلال من تسديد مصاريف المستخدمين، ودفع الضرائب والرسوم وشراء المواد واللوازم.
- ✓ مواجهة الانحرافات غير المنتظرة في التدفقات النقدية.
- ✓ مواجهة الأزمات عند وقوعها.
- ✓ إمكانية الحصول على خصومات مالية من الموردين لقاء تعجيل الدفع.
- ✓ المرونة في اختيار مصدر الحصول على الأموال؛ لأن توافر السيولة لدى المؤسسة يمكنها من البحث عن المصدر الأفضل عندما ترغب في الحصول عليه دون أن تكون مقيدة بمصدر معين فالسيولة عبارة عن هامش أمان.

- **أبعاد السيولة:**

و للسيولة ثلاث أبعاد و هي : [2]

الوقت: وهو السرعة التي ممكن من خلالها تحويل الموجودات إلى نقد.

المخاطرة: هي احتمالية هبوط قيمة تلك الموجودات أو إحتمالية تقصير أو إهمال المصدر أو المنتج بطريقة ما في هذا المجال.

التكلفة: هي التضحيات المالية والتضحيات الأخرى التي لابد من وجودها في عملية تنفيذ ذلك التغيير.

- **مصادر السيولة:**

تتعدد مصادر السيولة في المؤسسات حيث تقسم إلى قسمين : [3]

[1] محمد عيسى محمد درويش، أثر الرافعة المالية على مؤشرات السيولة في الشركات غير المالية المدرجة في البورصة فلسطين،رسالة ماجيستر، كلية الدراسات العليا، جامعة نابلس، فلسطين، 2022، ص15.

[2] نظال رؤوف أحمد، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة بإستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي، دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين، المعهد العالي للدراسات المحاسبية و المالية، جامعة بغداد، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد 36، 2013، ص303.

[3] محمد عيسى محمد درويش، مرجع سابق، ص16-17.

أولا: المصادر الداخلية

حيث تعني أن تقوم المؤسسة بتأمين احتياجاتها من السيولة اللازمة لها من داخل المؤسسة نفسها دون الحاجة إلى التمويل الخارجي، مثل الاعتماد على الأرباح المحتجزة والاحتياطيات النقدية الأولية.

ويمكن إجمال الاحتياطات النقدية الأولية بما يأتي:

الاحتياطات النقدية القانونية: هو نظام خاص تستخدمه معظم مؤسسات حول العالم، ولكن ليس جميعها، ويحدد الحد الأدنى من الاحتياطيات التي يجب أن تحتفظ بها المؤسسة ، تحدد المؤسسة عموما الحد الأدنى للاحتياطي بحيث لا يقل عن نسبة مئوية محددة من مبلغ التزامات الإيداع التي تدين بها المؤسسة لعملائها. يتكون احتياطي المؤسسة عادة من مبلغ نقدي تملكه المؤسسة ويخزن في خزنتها الخاصة (صندوق النقد)، بالإضافة إلى رصيد المؤسسة في حسابها لدى البنك.

الاحتياطيات النقدية العاملة: وهي الأموال النقدية وشبه النقدية التي تحتفظ بها المؤسسة لتوظيفها في أنشطتها الاستثمارية، ويمكن تحديد مبلغ الاحتياطيات العاملة بأنها مجموع النقد في الخزينة والحسابات الجارية والودائع لدى البنوك المحلية والأجنبية في الخارج بالإضافة إلى الصكوك برسم التحصيل.

ثانيا: مصادر السيولة الخارجية

تتجه المؤسسة خاصة التي تعاني من نقص في مصادر السيولة الداخلية إلى الحصول على تمويلها من مصادر خارجية. وقد أجملت أهم هذه المصادر بالآتي:

القروض قصيرة الأجل حيث تعتبر قصيرة لأنها لسنة واحدة، وتكون عادة لتمويل احتياجات المؤسسة المالية.

قروض طويلة الأجل: وهذه القروض تكون غالبا بقصد التوسع بأعمال وشراء آلات جديدة، فلا يمكن للمؤسسة الاعتماد على القروض قصيرة الأجل في هذا الشأن؛ لأن هذه التجهيزات لا تستطيع تغطية تكاليفها على المدى القصير، وممكن أن تكون هذه القروض على شكل إصدار سندات طويلة الأجل، أو عن طريق مؤسسات إقراض متخصصة.

- **الرقابة والإشراف على السيولة:**

لأغراض الرقابة والإشراف على خطر السيولة قامت لجنة بازل بتطوير مجموعة من الأدوات التي يمكن للجهات الإشرافية استخدامها، ويشمل ذلك: [1]

[1] عبد الكريم أحمد قندوز، إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية، دراسات إقتصادية، صندوق النقد العربي، العدد 121، 2023، ص7.

الشكل رقم(02/1): أدوات الرقابة على السيولة من الجهات الرقابية.

المصدر: عبد الكريم أحمد قندوز، إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية، دراسات إقتصادية، صندوق النقد العربي، العدد 121، 2023، ص7.

- **مخاطر السيولة:**

التعريف الأول: مخاطر السيولة هي خطر عدم وجود أصول سائلة كافية لتلبية المدفوعات من السياسات (الاستسلام، النفقات، الاستحقاقات، إلخ)، مما يجبر على بيع الأصول بأسعار أقل، مما يؤدي إلى خسائر، على الرغم من أن الشركة تكون مستقرة. تأتي الخسارة من تلبية السيولة إما من بيع سريع أو من دفع فوائد على الاقتراض لتلبية المدفوعات[1].

[1] Sonjai kumar, liquidity risks in life insurance, researchgate, October 2021, p15

التعريف الثاني: مخاطر السيولة هي المخاطر التي تتمثل في عدم توفر كمية كافية من النقد أو الأصول السائلة لدى المؤسسة في البيئات الحالية أو المستقبلية المحتملة، لتلبية التزاماتها النقدية، أو قد تكون قادرًة فقط على الحصول على النقد الكافي بتكلفة مرتفعة. [1]

التعريف الثالث: مخاطر السيولة هي مخاطر عدم وجود أموال كافية لدى الشركة للوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المناسب. العنصران الرئيسيان لمخاطر السيولة هما مخاطر التدفق النقدي قصير الأجل ومخاطر التمويل طويل الأجل. تشمل مخاطر التمويل طويل الأجل مخاطر عدم توفر القروض عندما تحتاجها الشركة أو عدم توفر هذه الأموال للمدة المطلوبة أو بتكلفة مقبولة. وتحتاج جميع الأعمال التجارية إلى إدارة مخاطر السيولة لضمان الحفاظ على ملاءتها المالية. [2]

ومنه يمكن القول بأن مخاطرالسيولة هي مخاطر عدم توفر النقد الكافي في حوزة المؤسسة للوفاء بالتزاماتها عند تواريخ استحقاقها.

- **اسباب مخاطر السيولة:**

تنجم مشاكل السيولة في المؤسسات المالية نتيجة لخطأ في ادارة الموارد المتداولة بشكل رئيسي أو نتيجة لخطأ في تركيبة الجانب الايسر للميزانية العمومية مما يؤدي الى عدم توزان طبيعة المصادر والاستخدامات، وهناك عدة أسباب تؤدي لحدوث مخاطر السيولة اهمها: [3]

- ✓ عدم التوازن بين نمو الالتزامات المؤسسة واعباء خدماتها.
- ✓ ضعف تخطيط السيولة مما يؤدي الى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث أجال الاستحقاق.
- ✓ سوء توزيع الأصول على الاستعمالات ذات درجات متفاوتة مما يؤدي إلى صعوبة التحويل الأرصدة سائلة.
- ✓ التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.
- ✓ الأزمات الحادة التي تنشأ في أسواق المال.

- **قياس مخاطر السيولة:**

يتضمن قياس مخاطر السيولة مواءمة أجال الاستحقاق للأصول والخصوم، وذلك من أجل التعرف على فجوات التمويل الموجودة، ومن ثم استخدام هذا التحليل لتعديل أجال استحقاق الأصول والخصوم بحسب الحاجة, والتخطيط لاحتياجات

[1] Liquidity Risk، A PUBLIC POLICY PRACTICE NOTE، Developed by the Liquidity Work Group of the ERM/ORSA Committee، AMERICAN ACADEMY of ACTUARIES، February 2024، p6.

[2] Guide to managing liquidity risk ،CPA Australia Ltd ،Legal notice ،Australia ،cpaaustralia.com.au ،First published 2010، p2.

[3] خلف محمد حمد،أحمد فريد ناجي، مخاطر السيولة واثراها على ربحية المصارف التجارية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد الثاني والخمسون، 2017، ص407.

إعادة التمويل، والتخطيط لوجود احتياطيات ومرونة كافية من السيولة لمواجهة حالات الطوارئ، ويتم قياس مخاطر السيولة باستخدام تحليل الفجوة واختبارات الأوضاع الضاغطة ونسب السيولة كما يلي : [1]

تحليل الفجوة: تعتبر طريقة تحليل الفجوة من الأساليب التقليدية التي تتسم بالسهولة في التطبيق والتي تستخدم لقياس حجم مخاطر السيولة وذلك من خلال احتساب الفجوة بين الأصول والالتزامات في فترات زمنية محددة، حيث يتم مقارنة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للوصول إلى الفجوات، وبناء على ذلك يتم وضع الخطط المناسبة لهذه الفجوات.

طريقة اختبارات الأوضاع الضاغطة(Stress Testing) :

تستخدم للوقوف على أثر الأحداث السلبية المرتبطة بالعديد من المخاطر حيث تعتبر الاختبارات ذات بعد مستقبلي في تقييم المخاطر، وتعمل على تحسين إدارة الشركة لرأسمالها ومخاطرها وسيولتها، فعند استخدام تحليل الفجوة ينبغي القيام بعمل سيناريوهات للضغوط المرجح تعرضها لها، ووضع خطة للتمويل في الحالات الطارئة، وعندما تكون لها فجوات سلبية في السيولة، وهو ما يشير إلى أنه توجد لديها أصول طويلة الأجل أكثر من الخصوم، بمعنى أن المؤسسة تقوم بتمويل أصول طويلة الأجل بخصوم قصيرة الأجل، فسيكون من المفيد وضع سيناريوهات للضغوط توضح أثر اضطراب السيولة، ومن ثم اعتماد مجموعة من الإجراءات التمويلية من أجل رأب تلك الفجوة .

نسب السيولة: تتكون معظم أصول المؤسسات من الاستثمارات و التي تتكون عادة من أسهم وسندات وقروض بضمان وثائق التأمين أو بضمان عقارات، وعلى الرغم من أن هذه الأصول تعد منتجة فإنها غير سائلة ، لذلك فإن تحليل الفجوة وحده ليس كافياً لإدارة مخاطر السيولة، وتعد نسب السيولة أداة هامة، حيث تشرح هيكل الميزانية وكذلك السيولة النسبية بها النسب قصيرة الأجل والنسب الهيكلية). ونورد فيما يلي أمثلة لنسب السيولة

الخصوم إلى الأصول السائلة الخصوم الأصول السائلة، تعطي مؤشرا لمدى استجابة المؤسسة لأى مطالب مالية، كما تعطى مؤشرا عاما عن قدرة المؤسسة على تسوية التزامات حملة الوثائق في حالة التصفية المخصصات التقنية للأصول السائلة المخصصات التقنية الأصول السائلة، تهدف إلى التأكد من توافر سيولة لدى المؤسسة بالنسبة لمخصصاتها التقنية، والمعدل المقبول هو أقل من 100% معدل السيولة : الأصول السائلة / الخصوم قصيرة الأجل يشير هذا المعدل إلى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المستحقة الأداء أو العاجلة في مواعيدها دون تأخير من واقع الأصول السائلة التي تقتنيها.

[1] سعاد بوشلوش – مرجع سابق ص 34-35.

➢ المطلب الثالث: الإطار النظري لقائمة التدفقات النقدية.

تعتبر قائمة التدفقات النقدية من بين القوائم المالية الهامة التي أصبح على المؤسسة إعدادها على أنها جزء لا يتجزأ من بياناتها المالية.

- **التطور التاريخي لقائمة التدفقات النقدية:**

قائمة التدفقات النقدية لم تكن وليدة لحظة معينة، وإنما هي خلاصة جهود ودراسات تتابعت عبر مراحل زمنية متتالية حتى وصلت إلى ما عليه الآن: [1]

1) في عام 1961 وقد كانت البداية بالدراسة التي أصدرها MASON في عام 1961 تحت إشراف مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيينAICPA ، حيث أقرت هائه النشرة المحاسبية بضرورة إدراج قائمة الأصول المخصصة في التقارير السنوية المقدمة للمساهمين بأن تشملها تقارير المراجع.
2) في عام 1963 وفي عام 1963 أقر مجلس المبادئ المحاسبية الأمريكية (APB) الرأي رقم (13) بتعديل في اسم القائمة القديمة إلى قائمة الموارد والاستخدامات و بأن تعرض القائمة كمعلومات متممة للتقارير المالية.
3) في عام 1971 وفي عام 1971 صدرت النشرة رقم (19) التي أوصت بالزامية إعداد قائمة التغيرات في المركز المالي بوصفها جزءا مكملا للقوائم المالية وإن كان يشملها تقرير المراجع، إذ أن هذه القائمة كانت تعرض التغير في رأس المال خلال المدة المحاسبية، كما تفصح هذه القائمة عن أنشطة التمويل والاستثمار"، ولكن اتجاه المؤسسة للافتراض بشكل ضخم في بداية الثمانينات أدى هذا إلى إحداث تغيرات جذرية في بيئة التقرير المالي، لذا أوصى معهد المديرين الماليين في العامل باعتباره تقريبا مناسبا للتدفق النقدي وقد تم تعريفها على أنها قائمة مالية توضح مصادر رأس المال واستخداماته عام 1981 باستخدام المنهج النقدي بدلا عن منهج رأس المال العامل في إعداد القائمة.
4) في عام 1987 وفي عام 1987م أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) المعيار 95 والذي بموجبه تم إحلال قائمة التدفقات النقدية بقائمة التغيرات في المركز المالي.
5) في عام 1992: تم تبني المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 الصادر في الجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) ضرورة إلزام مؤسسة الأعمال بإعداد قائمة التدفقات النقدية دوريا ضمن مجموعة القوائم المالية، بموجب المعيار رقم (01) عرض البيانات المالية الصادرة سنة 1997، حيث اعتبرت قائمة التدفقات النقدية جزءا لا يتجزأ من البيانات المالية.

ويمكن تمييز ثلاث مراحل أساسية لهذا التطور حيث اتخذت القائمة في كل مرحلة منها نموذجا يتناسب مع احتياجات المؤسسة ورجال الأعمال في تلك المرحلة وذلك على النحو التالي: [2]

---

[1] حسين دحدوح، دراسة تحليلية لمحتوى المعلومات لقائمة التدفقات النقدية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، مجلد 24، العدد الثاني، دمشق، 2011، ص 204-205.

[2] بختي صالح، تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال قائمة التدفقات النقدية دراسة حالة مؤسسة الاسمنت بسور الغزلان، مذكرة ماستر، تخصص مالية و محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2018، ص3-4.

1) قائمة مصادر الأموال والاستخدامات تطلبها الرأي رقم 03 الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPAعام 1963.
2) قائمة التغيرات في المركز المالي تطلبها الرأي رقم 19 الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) عام 1971.
3) قائمة التدفقات النقدية تطلبها المعيار رقم 25 الصادر عن (FASB) عام 1987 وكذلك المعيار الدولي (07) قائمة التدفقات النقدية الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC عام 1992 بصورته النهائية والتي أصبح ساري المفعول بالنسبة للقوائم المالية المعدة ابتداءا من الأول من جويلية عام 1994.

الجدول رقم (01/1): "نبذة تاريخية عن المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 "قائمة التدفقات النقدية"

التاريخ	البيان
1976	E07: قائمة المعيار استخدامات الموارد المالية
أكتوبر 1977	IAS7: صدور المعيار قائمة التدفقات النقدية
1979/01/01	بداية سريان المعيار IAS7
جويلية 1992	مسودة العرض E36: قائمة التدفقات النقدية و التي عدلت المعيار IAS7
ديسمبر 1992	صدور المعيار المعدل IAS7 بعنوان قائمة التدفقات النقدية
1995/01/01	بداية تطبيق المعيار IAS7 الصادر سنة 1992 و الذي ألغى IAS7 الصادر سنة 1977

المصدر: مرزاقة صالح، بوهرين فتيحة، المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 قائمة التدفقات النقدية، مجلة الإقتصاد و المجتمع، العدد 2010/6 ص85.

التطور التاريخي لقائمة التدفقات النقدية في الجزائر: [1]

أما بالنسبة للجزائر فإن قائمة التدفقات النقدية تعتبر من القوائم المالية الحديثة مقارنة مع النظام المحاسبي سابق المتمثل في المخطط المحاسبي الوطني (PCN) الذي كان معتمدا في الجزائر.

حيث أن الجزائر قامت بتعديل نظامها المحاسبي وذلك بوضع نظام محاسبي مالي جديد (قانون (07/11) وضع نتيجة للتغيرات والتطورات التي تحدث على المستوى الدولي من جهة بالإضافة إلى سلبيات المخطط المحاسبي الوطني (نسخة (1975) من جهة ثانية، حيث يعمل على تحقيق التوافق بين الممارسات المحاسبية في الجزائر ومتطلبات المعايير المحاسبية الدولية عبر تكييف النظام المحاسبي مع أسس وقواعد معايير المحاسبة الدولية .

ومن بين الفروض الأساسية لهذا النظام المحاسبي المالي الجديد ضمن مجال تطبيقه إعداد كشوف أو قوائم مالية تشتمل على الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة وملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية

[1] بوميمز فريد، دور قائمة التدفقات النقدية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر–بسكرة–، 2015/2014، ص37.

المستعملة، حيث نلاحظ أن هذا النظام أضاف قائمة التدفقات النقدية تحت اسم جدول تدفقات الخزينة حيث أنها لم تكن موجودة بهذا الشكل من قبل واعتبرها من القوائم المالية الأساسية.

- **تعريف قائمة التدفقات النقدية:**

التعريف الأول: هي تلك القائمة المالية التي تبين لنا بالتفصيل حجم التدفقات التي تتكون من النقدية الداخلة إلى المؤسسة و النقدية الخارجة عنها والنقدية المنتجة من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة و من خلال هذا التعريف البسيط نستطع استنتاج الأجزاء الرئيسية القائمة التدفقات النقدية: [1]

- صافي النقد من الأنشطة التشغيلية.
- صافي النقد من الأنشطة الإستثمارية.
- صافي النقد من الأنشطة التمويلية.

التعريف الثاني: هو جدول يلخص جميع التدفقات النقدية (المقبوضات والمدفوعات التي حدثت خلال فترة معينة، وهو يسمح بتحديد التغير في الخزينة الناتج عن العمليات الخاصة بالنشاط الاستثمار والتمويل خلال تلك الفترة. [2]

التعريف الثالث: وفق النظام المحاسبي المالي SCF "الهدف من جدول سيولة الخزينة هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية."[3]

مما سبق يمكن القول بأن قائمة التدفقات النقدية : هي عبارة كشف نقدي يتم إعداده في نهاية السنة المالية لإكتشاف مصادر التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة من و إلى المؤسسة و معرفة نقاط القوة و الضعف في خزينة المؤسسة و قدرة هذه الأخيرة على توليد النقد في المستقبل.

- **أهداف قائمة التدفقات النقدية:**

إن الهدف الرئيسي من إعداد قائمة التدفقات النقدية هو تزويد المستخدمين وأصحاب الصلة بالمعلومات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية للمنشأة خلال فترة زمنية معينة. كما يمكن لهؤلاء المستخدمين ومن خلال قائمة التدفقات النقدية تحقيق الأهداف التالية: [4]

- الحصول على المعلومات المتعلقة بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على أساس نقدي.

---

[1] مرزاقة صالح، بوهرين فتيحة، المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 قائمة التدفقات النقدية، مجلة الإقتصاد و المجتمع، العدد 2010/6 ص84.

[2] بلعادي عمار، التحليل المالي، مطبوعة السنة الثالثة ليسانس،إقتصاد نقدي و بنكي، جامعة باجي مختار – عنابة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير سنة 2018 ص66.

[3] المصدر القرار مؤرخ في 26 يونيو 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادر في 25/03/2009، ص 26.

[4] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ص 196.

- تقيم قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح ومقابلة متطلبات الاستثمار والتوسع ومتطلبات سداد الالتزامات.
- تحديد مصادر الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية.
- تقييم التدفقات النقدية التاريخية والحالية والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

- **أهمية قائمة التدفقات النقدية:**

تنبع أهمية التدفقات النقدية في أي شركة من مدى ادراك المستفيدين من القوائم المالية في اتخاذ القرارات المستقبلية المتعلقة بالأرباح والاستثمار . ولذا تتضح أهمية قائمة التدفقات النقدية في النقاط الآتية : [1]

- تساعد مستخدمي البيانات المالية في التعرف على الأوضاع المالية للشركة موضوع التحليل.
- تبين الأثر النقدي لكافة الأنشطة التي قامت بها الشركة خلال فترة زمنية محددة، مع بيان طبيعة هذا الأثر كونه يشكل تدفقاً نقدياً داخلاً للشركة أو خارجاً منها.
- تكمل ما عجزت عنه القوائم المالية الأخرى قائمة المركز المالي ، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية في توفير رؤية مستقبلية للبيانات المالية لمستخدميها وصانعي القرار الاستثماري.
- حققت تقدماً كبيراً في دقة وجودة المعلومات المالية، ووفرت درجة الثقة والتأكد للأطراف الأخرى ذات العلاقة بالقوائم المالية عند اتخاذ قراراتهم المالية والاستثمارية في التوقيت المناسب والملائم الطبيعة أنشطتهم
- يرى المحللون الماليون أن قائمة التدفقات النقدية تساعد أكثر من رقم صافي الربح في التنبز بالتدفقات النقدية المستقبلية ، و التنبؤ بالتعسر المالي ، و في اكتشاف التلاعبات في رقم صافي الربح.

- **مكونات قائمة التدفقات النقدية:**

حتى تتحقق الأهداف المرجوة من إعداد قائمة التدفقات النقدية فإن هذه القائمة تضم كل العمليات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية، ويتم تصنيفها ضمن ثلاثة أنشطة هي: التشغيلية ، الاستثمارية، والتمويلية، والهدف من هذا التصنيف هو تسهيل عملية القراءة والتحليل والاستنتاج. ويمكننا شرح وتوضيح هذه الأنشطة من خلال ما يلي: [2]

1) الأنشطة التشغيلية: (Operating Activities)

يكتسب هذا القسم من قائمة التدفقات النقدية أهمية خاصة، حيث تعتبر الأنشطة التشغيلية أهم نشاط منتج للإيراد في المنشأة، لذا فإن الأنشطة التشغيلية هنا ستضم الآثار النقدية للعمليات التي تدخل في تحديد صافي الدخل خلال الفترة المالية، ونسوق منها على سبيل المثال:

---

[1] سليمان سالم محمد سالم، استخدام قائمة التدفقات المباشرة للتنبؤ بأرباح شركات المساهمة في ضوء تطبيق المعايير المحاسبية المصرية الدولية، كلية التجارة جامعة بورسعيد، ص120.

[2] مؤيد راضي خنفر جامعة الزيتونة، مرجع سابق، ص196-197.

- المقبوضات والمدفوعات النقدية الناتجة عن بيع وشراء السلع أو تقديم الخدمات.
- المقبوضات النقدية من العمولات والإيرادات الأخرى.
- المدفوعات النقدية للموظفين والعاملين.
- المدفوعات النقدية من الفوائد والضرائب.

2) الأنشطة الاستثمارية:(Investing Activities)

تضم الأنشطة الاستثمارية الآثار النقدية للعمليات المتعلقة بموارد وممتلكات المنشأة المستخدمة في توليد الإيرادات والدخل خلال الفترة المالية أو في المستقبل، وفيما يلي أمثلة على هذه العمليات:

- المدفوعات النقدية لشراء الأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة والأصول الطويلة الأجل الأخرى.
- المدفوعات النقدية على شكل سلف وقروض، وتلك المدفوعة لامتلاك الاستثمارات.
- المقبوضات النقدية الناشئة عن بيع الأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة والأصول الطويلة الأجل الأخرى.
- المقبوضات النقدية الناشئة عن بيع الاستثمارات وتحصيل القروض والسلف.

3) الأنشطة التمويلية: (Financing Activities)

تتضمن الأنشطة التمويلية كل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمنشأة والمتعلقة بمصادر التمويل الداخلية (حقوق الملكية) ومصادر التمويل الخارجية الالتزامات) ومن الأمثلة على هذه الأنشطة التمويلية:

- المقبوضات النقدية من إصدار أسهم جديدة أو سندات جديدة.
- المقبوضات النقدية الناشئة عن الحصول على قروض مالية قصيرة أو طويلة الأجل.
- المدفوعات النقدية عن سداد قروض أو سندات ترتبت على المنشأة.
- توزيعات أرباح الأسهم النقدية على مساهمي المنشأة.

- **طرق اعداد قائمة التدفقات النقدية:**

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية بالاعتماد على طريقتين هما الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة استنادا إلى مجموعة من المعلومات والخطوات، وسواء استخدمت الطريقة الأولى أو الثانية فإن النتيجة واحدة ويكون الاختلاف فقط في طريقة عرض المعلومات المحاسبية ضمن النشاط التشغيلي. [1]

أولا: الطريقة المباشرة Direct Method والتي بموجبها يتم الإفصاح عن الفئات الرئيسة الإجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية خلال الفترة ويشجع المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) المنشآت على تقديم التقارير عن التدفقات

[1] بوميمز فريد، مرجع سابق، ص45.

النقدية باستخدام الطريقة المباشرة حيث أن الطريقة المباشرة توفر معلومات يمكن أن تكون مفيدة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية لا تتوفر بمقتضى الطريقة غير المباشرة، إلا أن المعيار أشار إلى أن استخدام الطريقة غير المباشرة يعتبر أسلوباً مقبولاً. [1]

الجدول رقم (02/1): "جدول سيولة الخزينة وفق النظام المحاسبي المالي scf "طريقة المباشرة"

البيان	الملاحظة	السنة المالية ن	السنة المالية ن-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين			
المصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
أثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)			
أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادر في 25/03/2009، ص 35.

[1] جمعة فلاح حميدات، خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS EXPERT ، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، طبعة 2019، ص74.

ثانيا: الطريقة غير المباشرة Indirect Method والتي بموجبها يتم تعديل صافي الربح أو الخسارة بالتغيرات في أرصدة الأصول والمطلوبات المتداولة التشغيلية خلال السنة المالية، وبإضافة قيمة إهتلاك الأصول غير المتداولة ومبلغ إطفاء الأصول غير الملموسة وأي نفقات لا تتطلب نقدية مدفوعة، وكذلك بالمكاسب أو الخسائر الناجمة عن التخلص من الأصول غير المتداولة أو الإستثمارات المالية. [1]

الجدول رقم (03/1): "جدول سيولة الخزينة وفق النظام المحاسبي المالي scf "طريقة غير المباشرة"

البيان	الملاحظة	السنة المالية ن	السنة المالية ن-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من أجل:			
-الاهتلاكات والأرصدة			
-تغير الضرائب المؤجلة			
-تغير المخزونات			
-تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى			
-تغير الموردين و الديون الأخرى			
-نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات			
تحصيلات التنازل عن تثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الإدماج(1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي (المنقودات)			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الاقفال			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية(1)			
تغير أموال الخزينة			

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادر في 25/03/2009، ص36.

[1] جمعة فلاح حميدات، مرجع سابق، ص74.

- **النسب المالية المشتقة من لقائمة التدفقات النقدية:**

مقاييس جودة السيولة المالية:

توفر السيولة المالية لجميع المؤسسات حانب الأمان في أنشطتها من خلال توفير القدرة على مواجهة الالتزامات النقدية الجارية، وبما أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية يمثل الأساس الذي يعتمد إليه في توفير السيولة فإن جدول التدفقات يوفر معلومات مهمة في هذا الجانب، كما أنه يوفر المعلومات عن الكفاءة في سياسية التحصيل وسياسة الذمم المدينة، ومن أهم النسب التي تقيس جودة السيولة المالية توضحها في الجدول التالي: [1]

الجدول رقم (04/1): مؤشرات مقاييس السيولة

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسبة
نسبة التغطية النقدية	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية و التمويلية	تشير هذه النسبة ما إذا كانت المؤسسة تنتج نقدية بما فيه الكفاية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية.
نسبة الفائدة المدفوعة	فوائد الديون / صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	توفر هذه النسبة مؤشراً عن مدى استفادة النقدية من الأنشطة التشغيلية في سداد الفوائد المتعلقة بالقروض.

المصدر:الساسي هلال،بوكريد عبد القادر، المؤشرات المشتقة من جدول التدفقات النقدية وأهميتها في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، المجلد 14/ العدد 01، 2021، ص285.

مقاييس تقييم جودة أرباح المؤسسة:

يقدم الجدول معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين النتيجة الصافية وصافي التدفق النقدي بموجب الأساس النقدي، وذلك على أساس أن النتيجة الصافية يتم تحديدها بموجب أساس الاستحقاق، في حين أن صافي التدفق النقدي يحدد بموجب الأساس النقدي، وعلى هذا الأساس فإن تحقيق المؤسسة الرقم مرتفع من النتيجة الصافية لا يعني بالضرورة أنها حققت تدفقا نقديا مرتفعا والعكس بالعكس. ومن المتعارف عليه أنه كلما ارتفع رقم صافي التدفق النقدي التشغيلي كلما ارتفعت نوعية أو جودة أرباح المؤسسة والعكس بالعكس.[2]

[1] الساسي هلال،بوكريد عبد القادر، المؤشرات المشتقة من جدول التدفقات النقدية وأهميتها في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة – مؤسسة سياحية للفترة (2015-2018)، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، المجلد 14/ العدد 01، 2021، ص285.

[2] الساسي هلال،بوكريد عبد القادر، نفس المرجع، ص285.

الجدول رقم (05/1): مؤشرات تقييم جودة أرباح المؤسسة

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسبة
نسبة النقدية التشغيلية	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / النتيجة الصافية	توضح مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق تقدي تشغيلي.
نسبة النشاط التشغيلي	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / النتيجة العملياتية	توضح مقدرة الأنشطة التشغيلية في المؤسسة على توليد التدفق النقدي التشغيلي، وارتفعت هذه النسبة يدل على جودة الأرباح.
العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / مجموع الأصول	توضح مقدرة أصول المؤسسة على توليد تدفق النقدي تشغيلي.
نسبة التدفق النقدي التشغيلي	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / هامش الربح الإجمالي	تعكس مدى كفاءة سياسة الائتمان في تحصيل النقدية.

المصدر:الساسي هلال،بوكريد عبد القادر، المؤشرات المشتقة من جدول التدفقات النقدية وأهميتها في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، المجلد 14/ العدد 01، 2021، ص285.

نسب السيولة:

الغرض من نسب السيولة هو الوقوف على مقدرة الأصول الجارية للمؤسسة على مسايرة استحقاق الخصوم الجارية حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها الجارية، ولتفادي الوقوع في أزمة السيولة يجب تحليل استحقاق الديون وسيولة الأصول بهدف دراسة الملاءة، ينشأ العجز في سيولة المؤسسة عندما تكون سرعة تحول أصولها أقل من سرعة تحول خصومها، لذلك يقوم المحلل المالي بحساب جملة من نسب السيولة كما يلي: [1]

[1] بلعادي عمار، مرجع سابق، ص33.

الجدول رقم (06/1): نسب السيولة

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسبة
نسبة السيولة العامة أو نسبة التداول	الأصول الجارية / الخصوم الجارية	ظهر هذه النسبة درجة تغطية الأصول الجارية للخصوم الجارية، كلما زادت هذه النسبة عن الواحد كلما دل ذلك على قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل، كما يدل أيضا على أن رأس المال العامل موجب FR>0
نسبة السيولة السريعة	(الأصول الجارية – المخزونات) / الخصوم الجارية	تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على مواجهة الخصوم الجارية بالأصول الجارية دون اللجوء إلى المخزون عندما يكون بطيء الدوران.
نسبة السيولة الجاهزة أو نسبة النقدية	الموجودات و ما يماثلها / الخصوم الجارية	تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على النقدية وما يماثلها.

المصدر: بلعادي عمار، التحليل المالي، مطبوعة السنة الثالثة ليسانس،إقتصاد نقدي و بنكي، جامعة باجي مختار – عنابة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير سنة 2018، ص33.

- **دور قائمة التدفقات النقدية في إدارة مخاطر السيولة:**

عندما تستخدم قائمة التدفقات النقدية بالاقتران مع باقي البيانات المالية، فإنها تزود المستخدمين بمعلومات تمكنهم من تقييم التغيرات في صافي أصول المنشأة، وهيكلها المالي (بما في ذلك سيولة المؤسسة وقدرتها على الوفاء بالديون وقدرتها في التأثير على مبالغ التدفقات النقدية وتوقيتها لأجل التكيف مع الظروف والفرص المتغيرة أي درجة المرونة المالية. فمعلومات التدفق النقدي مفيدة في تقييم قدرة المشروع على توليد النقدية. وما يعادلها، كما تساعد المستخدمين على تطوير نماذج لتقدير ومقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لمؤسسات مختلفة. كما تحسن قابلية المقارنة بين تقارير الأداء لعدة مؤسسات لأنها تستبعد الآثار الناجمة عن استخدام المعالجات المحاسبية المختلفة لنفس العمليات والأحداث بإعتبارها تركز على الأساس النقدي وليس أساس الإستحقاق. كما تعطي مؤشر المبالغ، وتوقيت ودرجة التأكد المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية، وبيان العلاقة بين الربح المحاسبي والربح النقدي، وتبين أسباب الإختلاف بين الربح المحاسبي وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية[1].

ويساعد تحليل قائمة التدفقات النقدية على تقييم درجة السيولة واليسر (الملاءة) والمرونة المالية من خلال مراقبة التلاؤم والتوافق بين الأصول والخصوم، حيث تشير السيولة إلى مدى اقتراب الأصول والالتزامات من النقدية، واليسر يعني قدرة

[1] جمعة فلاح حميدات، مرجع سابق، ص70.

المؤسسة على سداد التزاماتها عند الاستحقاق، أما المرونة المالية فتدل على قدرتها على الاستجابة والتكيف مع الأزمات المالية والاحتياجات والفرص غير المتوقعة. [1]

❖ المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

بهدف استكمال الجانب النظري للدراسة و ترصين محتوى الدراسة و فرضياتها، تم الإطلاع على الجهود السابقة للباحثين في هذا المجال، حيث تعتبر الدراسات السابقة بمثابة قاعدة لأي بحث علمي و بالنسبة لموضوع قائمة التدفقات النقدية و إدارة مخاطر السيولة في المؤسسة فهناك العديد من الدراسات التي أجريت سابقا على هذا المواضيع و التي قد تتشابه نسبيا مع دراستنا فمنها ما تم إجراءها ببنوك تجارية ومنها ما تم إجراءها بمؤسسات إقتصادية، مع وجود بعض الإختلافات بين دراستنا و الدراسات السابقة و هذا ما سنحاول التطرق اليه في هذا المبحث.

➢ المطلب الأول: الدراسات المتعلقة بإدراة مخاطر السيولة و قائمة التدفقات النقدية.

أولا: الدراسات المتعلقة بإدراة مخاطر السيولة:

I. الدراسات العربية:

الدراسة الأولى: كراتة كلتوم وبوعقة صفاء – 11/06/2022 – ادارة مخاطر السيولة ودورها في تعزيز المركز المالي للبنوك التجارية دراسة حالة بنك الوطني الجزائري "وكالة تقرت" خلال فترة 2018–2021 – كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

هذه الدراسة تهدف إلى تقييم التزام البنوك التجارية في الجزائر بتطبيق مقررات لجنة بازل في إدارة المخاطر الائتمانية وتحديد التحديات التي تواجهها في معالجة المخاطر، بما في ذلك مشكلة القروض المتعثرة وإدارة مخاطر السيولة. الدراسة تعتمد على المنهج الوصفي في الجانب النظري والتحليلي في الجانب التطبيقي، وتقدم نتائج تشير إلى أسباب التعرض لمخاطر السيولة وتأثيرها على ربحية البنوك، بما في ذلك التحولات المفاجئة في الالتزامات والعوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي وأزمات أسواق المال.

الدراسة الثانية: دراسة عائشة طبي ، 2016/2017 ، إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على المردودية المالية والاقتصادية للبنوك ، دراسة مقارنة لمجموعة من البنوك التقليدية والإسلامية العاملة في الجزائر وماليزيا للفترة 2008/2014 ، كلية العلوم الاقتصادية قتصادية، التجارية وعلوم التسيير ، جامعة غرداية

[1] ثناء محمد طعمية، محاسبة شركات التأمين، الإطار النظري والتطبيق العملي وفقا الأحدث المعايير المحاسبية لشركات التأمين وإعادة التأمين، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة، مصر 2002، ص 254.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر وماليزيا، مع التركيز على تحليل وقياس المخاطر بطرق كمية وكيفية. استخدمت الدراسة منهجا استنباطيا مع التركيز على البيانات الاقتصادية والمالية واعتمدت على الأساليب الوصفية والتحليلية. أظهرت النتائج أهمية تطبيق المبادئ الإرشادية لإدارة مخاطر السيولة على مردودية البنوك بالإضافة إلى تحليل المخاطر البنكية والتشغيلية بين البنوك التقليدية والإسلامية.

الدراسة الثالثة: دراسة بن سليم محسن و بن رجم محمد خميسي ، 2016 ، الأساليب الحديثة للإدارة مخاطر السيولة مقاربة السيولة المعرضة للخطر؛ مجلة الإقتصاد والمالية ، العدد رقم 03، السداسي الثاني 2016.

هدفت الدراسة إلى التركيز على مخاطر السيولة للبنوك والمؤسسات المالية، وتحديد آلية عمل مناهج السيولة المعرضة للخطر كأداة لتقدير الخسائر المحتملة، وتحديد القيمة الدقيقة للسيولة المطلوبة مع تأثيرها على التخطيط والأداء واتخاذ القرارات. استخدمت الدراسة منهجًا وصفيًا تحليليًا وأساليب كمية رياضية لتحليل المشكلة، ووصلت إلى نتائج تشير إلى سهولة حساب مقياس مخاطر السيولة ودقته في تقدير الخطر المالي، مع الاعتراف ببعض القصور في القدرة على التنبؤ خلال الأزمات، مما دفع إلى تطوير منهجيات أخرى مثل اختبارات الضغط وتحليل الحساسية.

الدراسة الرابعة: دراسة سعاد بوشلوش ، 15/06/2015 ، استراتيجية إدارة الأصول والخصوم للحد من مخاطر السيولة في شركات التأمين ، جامعة احمد بوقرة ، بومرداس ، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي،المجلد10،العدد19،ص23–38.

إستراتيجية إدارة الأصول والخصوم في شركات التأمين تسهم في تقييم وإدارة مخاطر مالية متنوعة، بما في ذلك مخاطر السيولة التي تنشأ من عدم القدرة على تلبية الالتزامات في الوقت المحدد دون تحمل خسائر غير مرغوب فيها. تسمح هذه الإستراتيجية بتحديد سياسات مناسبة ووضع سقوف للمخاطر وتحديد مستويات رأس المال بناءً على جميع العناصر المالية للشركة، مع مراعاة البنود داخل وخارج الميزانية. يهدف هذا البحث إلى توضيح كيفية دور هذه الإستراتيجية في تقليل المخاطر المالية بشكل عام ومخاطر السيولة بشكل خاص في شركات التأمين، وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات الاحترازية اللازمة للحد من هذه المخاطر قبل حدوثها.

II. الدراسات الأجنبية:

David F. Babbel، Anthony M. Santomero، Risk Management by Insurers: An Analysis of the Processl،THE WHARTON FINANCIAL INSTITUTIONS CENTER،University of Pennsylvania،May1996،https://www.researchgate.net/publication/23739411

خلال العام الماضي، قام فريق من الباحثين من مركز وارتون للمؤسسات المالية بزيارات ميدانية لشركات الخدمات المالية لمراجعة وتقييم أنظمة إدارة المخاطر الخاصة بها. وفي قطاع التأمين، شمل هذا التقييم عدداً من أبرز شركات التأمين على الحياة/الصحة والممتلكات/المخاطر المالية في الولايات المتحدة وخارجها. المعلومات التي تم الحصول عليها حول فلسفة وممارسة إدارة المخاطر المالية تأتي في المقام الأول من خلال المقابلات المكثفة وتحليل التقارير والإجراءات المعمول بها في شركات التأمين هذه. والغرض من هذه الورقة البحثية هو تحديد نتائج هذا التحقيق. وتبلغ عن حالة تقنيات إدارة المخاطر في هذه الصناعة، والأسئلة المطروحة، والأسئلة التي تمت الإجابة عنها والأسئلة التي لم يتم التطرق إليها من قبل المستجيبين. وتبلغ عن معيار الممارسة وتقيّم كيفية وسبب إجرائها بالطريقة المحددة التي تم اختيارها. ولكن، حتى أفضل الممارسات المستخدمة في الصناعة ليست جيدة بما فيه الكفاية في بعض المجالات.

وبناءً على ذلك، يتم تقديم الانتقادات عند الاقتضاء. وتختتم الورقة بقائمة من الأسئلة التي لم تتم الإجابة عليها حاليًا، أو تمت الإجابة عليها بشكل غير مرضٍ إلى حد ما في الممارسة الحالية التي تستخدمها هذه المجموعة من شركات التأمين المتطورة نسبيًا.

ونناقش هنا المشاكل التي تجد هذه الصناعة صعوبة في معالجتها، وأوجه القصور في المنهجية الحالية المستخدمة لتحليل المخاطر، والعناصر المفقودة في الإجراءات الحالية لإدارة المخاطر.

P.O.J.Kelliher, D.L.Bartlett, M.Chaplin, K.Dowd and C.O'Brien, LIQUIDITY MANAGEMENT IN UK LIFE INSURANCE : A DISCUSSION PAPER, Version 2.0, Completed 11th April 2005, https://www.researchgate.net/publication/266421155 ،10 May 2015.

هذه الورقة البحثية هي واحدة من سلسلة من الأوراق البحثية التي تنتجها فرقة العمل المعنية إدارة المخاطر في التأمين على الحياة في المملكة المتحدة، الذي أنشأته لجنة أبحاث الحياة التابعة لكلية ومعهد الاكتواريين.

يُطلب من شركات التأمين على الحياة النظر في مخاطر السيولة في تقييمات رأس المال الفردية

كجزء من قواعد هيئة الرقابة المالية الجديدة. تسعى هذه الورقة إلى مناقشة القضايا المحيطة بمخاطر السيولة في شركات التأمين على الحياة، ومصادر السيولة المتاحة والأنظمة والضوابط للتخفيف من مخاطر السيولة.

يمكن تقسيم إدارة السيولة إلى 3 مستويات مختلفة

أ) إدارة النقد اليومي,

ب) إدارة التدفق النقدي المستمر، وعادةً ما يتم رصد الاحتياجات النقدية المتوقعة على مدى 6-24 شهراً القادمة،

ج) إدارة السيولة تحت الضغط، والتي تركز على المخاطر الكارثية.

تركز هذه الورقة على (ج)، وتسعى إلى تحديد ضغوط السيولة المحتملة في سياق شركات التأمين على الحياة في المملكة المتحدة وكيفية إدارتها.

ثانيا: الدراسات المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية:

دراسة خلود مرامرية وخولة منصوري ، 2020/2019 ، ترشيد القرارات المالية من خلال جدول تدفقات النقدية ، دراسة حالة مؤسسة مناجم الفوسفات ، تبسة ، 2018/2015 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم مالية ومحاسبة ، جامعة العربي التبسي ، تبسة

تهدف هذه الدراسة إلى فهم مدى تأثير جدول تدفقات الخزينة في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة. يتضمن ذلك التعرف على جدول تدفقات الخزينة وكيفية إعداده من القوائم المالية، وفهم القرارات المالية وأنواعها، وقياس مدى اعتماد المؤسسة على جدول تدفقات الخزينة في اتخاذ قراراتها المالية، وتحليل النسب المالية المستخدمة في اتخاذ القرارات المالية. استخدمت الدراسة منهجاً وصفياً لوصف البيانات النظرية والتطبيقية، بما في ذلك القوائم المالية ودراسة حالة لكشف دور جدول تدفقات الخزينة في اتخاذ القرارات المالية.أظهرت الدراسة أن المؤسسة شهدت تراجعًا في فائض خزينتها على مر السنوات، مما يشير إلى تدهور أدائها في توليد السيولة وعدم كفاءة إدارة عناصر الاستغلال المالي. ومع ذلك، حققت المؤسسة فائضًا في التدفق النقدي خلال السنوات الثلاث الأولى، مما يعكس نجاحها في الاستثمار والتوظيف الفعّال للأموال. لكن في السنة الأخيرة، اضطرت المؤسسة إلى البحث عن مصادر تمويل إضافية. كما أظهرت الدراسة أيضًا أن المؤسسة واجهت صعوبات في تلبية التزاماتها الاستثمارية والتمويلية في السنة الأخيرة، بسبب عدم قدرتها على استغلال التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. وعلى الرغم من تسديد فوائد القروض خلال السنوات الأولى، إلا أنها لم تتمكن من تحقيق فائدة مدفوعة في السنة الأخيرة بسبب نقص النقدية. في النهاية، تبين أن المؤسسة حققت نجاحًا متوسطًا في دعم الأرباح وتوليد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، ولكنها تواجه تحديات في تحقيق تدفقات نقدية من الزبائن بسبب الضعف في السياسة الائتمانية.

دراسة إكرام مشري وهاجر تريرات ، 2020/2019 ، دور قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات الاستراتيجية في المؤسسات الإقتصادية ، دراسة حالة شركة بيوفارم للصناعة الصيدلانية في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم علوم مالية ومحاسبة ، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج.

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف دور قائمة التدفقات النقدية في دعم اتخاذ القرارات الإدارية والاستراتيجية، من خلال توفير معلومات دقيقة ومفصلة حول التغيرات في النقدية للمؤسسة. يُعتبر استخدام قائمة التدفقات النقدية أداة مهمة لتحليل وضعية المؤسسة المالية، حيث تساهم في تحديد أنشطتها وقدرتها على سداد الديون، وتعزز من شفافية المعلومات

المحاسبية لفاعلي القرار داخل وخارج المؤسسة. الدراسة تبرز أهمية عناصر قائمة التدفقات النقدية في الأنشطة الاستثمارية والتمويلية، مما يؤكد على دورها الاستراتيجي في دعم القرارات المالية والإدارية.

دراسة بوكرديد عبد القادر، 26/06/2021 ، مساهمة نسب التدفقات النقدية ونموذج شيرود للتنبؤ بالفشل المالي دراسة مؤسسات فندقية ، مجلة الإقتصاد والتنمية المستدامة ، المجلد04 العدد02(2021) ص498-480.

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق الإدارة المثلى للخزينة لتجنب المؤسسة من خطر الإفلاس، حيث أُوليت اهتماماً خاصاً لوظيفة التحليل المالي. استندت الدراسة إلى منهج وصفي تحليلي في الإطار النظري، ودراسة الحالة في الجانب التطبيقي. وأظهرت النتائج أن النسب المالية تُعتبر مؤشراً هاماً يمكنه رسم الصورة الحقيقية للوضع المالي للمؤسسة، وتبين أن مستقبل المؤسسة يشير إلى الاطمئنان. كما أشارت الدراسة إلى أهمية الاقتصاد السياحي كمورد اقتصادي هام يمكن الاعتماد عليه في الجزائر كخيار داعم لموارد النفطية. وأخيرًا، أظهر تطبيق نموذج Sherrod على فندق "مرحبا" أن المؤسسة تحتل مرتبة مرتفعة في مرحلة الخطر التنبؤ بالفشل، مدعومة بالنتائج المحاسبية السالبة المتكررة.

دراسة مبسوط هوارية ، بوخرص احمد امين ، تخربين وليد ، 06/10/2020 اهمية قائمة التدفقات النقدية كأداة لتقييم الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية ، دراسة حالة مجمع صيدال للفترة 2019/2020 مجلة الإقتصاد والبيئة ، المجلد 05/ العدد 02 (اكتوبر 2022) ص331 -354.

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تعريف شامل لقائمة التدفقات النقدية وكيفية إعدادها وعرضها، وتسليط الضوء على أهمية دورها في تقييم الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية. كما تهدف الدراسة إلى تقييم الوضعية المالية للمجمع صيدال باستخدام قائمة التدفقات النقدية والمؤشرات المشتقة منها. تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي في هذه الدراسة بسبب ملاءمتها لأغراض البحث. تبرز نتائج قائمة التدفقات النقدية كوسيلة مكملة ومترابطة مع القوائم المالية الأخرى، حيث تقدم معلومات فريدة تساعد في فهم قدرة المؤسسة على توليد النقد ونجاعة السياسات الاستثمارية والهيكل المالي. تمكن هذه المعلومات من حساب مؤشرات مالية مهمة لتقييم الأداء، مثل جودة السيولة والأرباح وسياسات التمويل. يلاحظ أن تدفقات النقد لمجمع صيدال قد شهدت تحسنًا ملحوظًا في عام 2020، باستثناء التدفقات المرتبطة بأنشطة التمويل التي شهدت انخفاضًا.

دراسة رقية شطيبي ، 31/05/2018 ، جدول سيولة الخزينة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد رؤية تحليلية ديناميكية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية مجلة 05، العدد 02 ، ديسمبر 2018.

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض أهمية جدول سيولة الخزينة كأداة تحليلية ديناميكية جديدة، حيث تسلط الضوء على تغيرات الخزينة وأسبابها، وتقدم أداة تسيير مهمة وفعالة في الوقت الحالي. بالاعتماد على المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي، تبين الدراسة أن جدول سيولة الخزينة يعتبر أداة مهمة لتحليل الديناميكيات المالية، وأنه يمكن استخدامه بشكل متجانس كقائمة مالية إضافية للميزانية، ولتتبع تدهور خزينة المؤسسة والكشف عن خطر الإفلاس.

➢ **المطلب الثاني: الدراسات المتعلقة دور قائمة التدفقات النقدية في ادارة مخاطر السيولة.**

I. الدراسات العربية:

دراسة نضال رؤوف احمد 2013 دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي – مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد السادس والثلاثون.

هذه الدراسة تهدف إلى فهم مفاهيم السيولة ومخاطرها على العمل المصرفي، وتقديم مؤشرات ونسب مالية مستمدة من كشف التدفق النقدي، بالإضافة إلى استعراض العلاقة بين كفاية رأس المال ومخاطر السيولة. استندت الدراسة إلى مصادر متعددة، بما في ذلك البحوث والدراسات النظرية، والزيارات الميدانية لعينة البحث مثل مصرف الرافدين، بالإضافة إلى تحليل بيانات مالية لهذه العينة.نتائج التحليل المالي أظهرت عدم تأثر كفاية رأس المال بمخاطر السيولة، مع تحقيق المصرف لأعلى وأقل صافي تدفق نقدي من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية خلال فترة الدراسة. أظهرت النسب المالية تقلبًا في صافي التدفق النقدي مع تأثيرها على رصيد النقدية في نهاية السنة. كما أظهرت نسبة كفاية رأس المال تفاوتًا خلال السنوات، مع الهدف من هذه المعايير هو ضمان استمرارية المصرف وقدرته على مواجهة المخاطر. ومع ذلك، يبدو أن هناك قلة في المعلومات الموجودة حول كشف التدفق النقدي وموظفي المصرف خلال الفترة المدروسة.

II. الدراسات الأجنبية:

Emad Ghafoori Abood AL Najjar, Sajad Abd Almajeed, Sajjad Mahdi Abbas, (2022) The impact of cash flow indicators based on IAS 7 in managing liquidity risk within insurance companies International Journal of Business Management and Economic Review, Vol. 5, No. 01; 2022.

تمثل مخاطر السيولة تهديدات حالية ومتوقعة تتطلب من إدارة الوحدات الاقتصادية إدارتها من خلال توفير برامج واستراتيجيات مالية فعالة في الهيكل التمويلي وجعلها تستجيب لتحديات السيولة، وهي مؤشرات على استمرارية هذه الوحدات الاقتصادية. وتمثل المؤشرات التي يوفرها بيان التدفقات النقدية أدوات ملائمة لتحليل مخاطر السيولة وإدارة التمويل اللازم لتنفيذ أهداف الوحدات الاقتصادية. لذا، فإن أهداف البحث تتمثل في تحليل العلاقة بين إعداد بيان التدفقات النقدية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 7 والمؤشرات التي يقدمها وبين إدارة مخاطر السيولة الحالية. تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها أن مؤشرات التدفق النقدي المعدة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 7 هي أدوات مناسبة لإدارة مخاطر السيولة. كما تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات أهمها قيام إدارة للوحدات الاقتصادية للاستفادة من المؤشرات التي يوفرها الإفصاح عن التدفقات النقدية في إدارة ومخاطر السيولة الحالية والمتوقعة.

➢ المطلب الثالث: مميزات دراستنا عن باقي الدراسات.

بعد استعراضنا للدراسات السابقة حول قائمة التدفقات النقدية وإدارة مخاطر السيولة، يظهر أن قائمة التدفقات النقدية تعتبر من الجوانب الرئيسية في مجال الإدارة المالية، حيث تثير اهتمامات متعددة وتحمل أهمية كبيرة في الشركات والمؤسسات الاقتصادية. كل دراسة تأتي لتكمل ما بدأته دراسات سابقة، مما يؤكد على أهمية استمرارية البحث في هذا المجال.

من حيث عينة الداسة(المؤسسة محل الدراسة):

دراستنا التطبيقية تميّزت بتحديد عينة فريدة، حيث أجريت على مستوى مؤسسة عمومية إقتصادية إجتماعية صحية ذات تسيير خاص، وتحديداً الصندوق الوطني للتأمينات للعمال الأجراءCNAS ، وهذا يختلف عن معظم الدراسات السابقة التي اقتصرت على البنوك التجارية والمصارف، مما يعكس تنوع العينات وتطبيقات البحث في مجال دراستنا.

من حيث فترة الدراسة:

تم الاعتماد في دراستنا على تحليل التقارير المالية للمؤسسة المعنية للسنوات 2010 و2011، ورغم أن هذه البيانات تعتبر قديمة نسبيًا مقارنة بالدراسات السابقة التي اعتمدت على بيانات أحدث، إلا أنها تشكل جزءًا أساسيًا من تحليلنا لهذه الدراسة.

من حيث الطريقة:

تطرقنا في دراستنا إلى مجموعة المفاهيم والادبيات النظرية المرتبطة بإدارة مخاطر السيولة وقائمة التدفقات النقدية ودور هذه الاخيرة في إدارة هذه المخاطر في المؤسسات الإقتصادية بصفة عامة ، أما بقية الدراسات السابقة فقد ركزت على دراسة أساليب و استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة فقط في قطاع البنكي ، مع تناول فعالية قائمة التدفقات النقدية في القطاع الاقتصادي ومدى قدرتها على تلبية احتياجات مستخدمي المعلومة المالية(الإدارة ، المستثمرين ، البنوك ، الدولة ...) في إتخاذ القرارات وتقييم الأداء المالي للمؤسسة.

من حيث الهدف:

هدفت دراستنا إلى توضيح دور و أهمية قائمة التدفقات النقدية في التحكم في إدارة مخاطر السيولة في المؤسسات الاقتصادية مما يساعد المؤسسة على تحديد نقاط القوة والضعف في خزينتها إتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز وضعيتها المالية ، أما معظم الدراسات السابقة فقد هدفت إلى تحليل قائمة التدفقات النقدية بواسطة النسب المالية المالية المشتقة منها و ذلك لمعرفة الوضعية المالية للبنوك و المؤسسات الاقتصادية و تمكين الإدارة و المستثمرين من ترشيد و إتخاذ القرارات الإدارية و الإستراتيجية المناسبة.

من حيث النتائج:

تختلف النتائج المتوصل إليها من دراسة إلى أخرى و أبرز النتائج المتوصل إليها من خلال دراستنا تبين أن قائمة التدفقات النقدية تلعب دورًا حيويًا في اكتشاف مخاطر السيولة وتحديد مصادر العجز فيها، وهذا يساعد المؤسسة على تحديد نقاط القوة والضعف في خزينتها واتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز وضعيتها المالية، كما توضح أن الوكالة لا تتبع أي استراتيجيات محددة في إدارة مخاطر السيولة بل تعتمد على إجراءات فورية عند وقوع العجز في السيولة و هذا ما يسبب لها عجز في السيولة و هو ما يستدعي الاهتمام و التدخل الفوري لتجنب المخاطر المستقبلية.

الخلاصة:

يُظهر الفصل الأول من هذه المذكرة أهمية فهم مفاهيم إدارة مخاطر السيولة وكيفية تطبيقها في سياق الأعمال المالية. تم استعراض الإطار النظري لإدارة مخاطر السيولة، بما في ذلك مفهوم المخاطر، وأنواعها، وأساليب إدارتها، إلى جانب التركيز على الإطار النظري للسيولة ومكوناتها. كما تم استكشاف الإطار النظري لقائمة التدفقات النقدية، بتحليل تطورها التاريخي وأهدافها ومكوناتها، وكذلك دورها الحيوي في إدارة مخاطر السيولة. يعتبر هذا الفصل أساسيًا لفهم السياق النظري الذي يمهد الطريق لدراسة دور قائمة التدفقات النقدية في إدارة مخاطر السيولة بشكل أعمق في الفصل الثاني من المذكرة .

الفصل الثاني :

دراسة حالة بالصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء CNAS "وكالة عين تموشنت"

تمهيد:

بعد التطرق الى الجانب النظري في الفصل الأول و المتعلق بالمفاهيم الأساسية لأهمية قائمة التدفقات النقدية في ضبط و معالجة مشكل مخاطر السيولة في المؤسسة و بعد الإلمام بالدراسات السابقة المرتبطة بمتغيرات الموضوع، سنحاول في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي عبر إجراء دراسة ميدانية في الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء CNAS "وكالة عين تموشنت" حيث سنقوم بتحليل قائمة التدفقات النقدية لهذه الأخيرة و ذلك للفترة الممتدة من 2010 إلى 2011 و التعرف على الأساليب المتبعة في إدارة مخاطر السيولة فيها.

وقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين هما:

- **المبحث الأول: الإطار النظري للصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء CNAS "وكالة عين تموشنت".**
- **المبحث الثاني: دور قائمة التدفقات النقدية في إدارة مخاطر السيولة في الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء CNAS "وكالة عين تموشنت".**

❖ المبحث الأول: الإطار النظري للصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء CNAS "وكالة عين تموشنت".

من خلال هذا المبحث، نسعى إلى تقديم نظرة شاملة عن المؤسسة الموضوعة تحت الدراسة، مع التركيز على مهامها وهيكلها التنظيمي، كما سنسلط الضوء على التفاصيل البارزة للمؤسسة، مما يساعد على فهم شامل لوظيفتها ودورها في البيئة التنافسية أو الاجتماعية التي تعمل فيها.

➢ المطلب الأول: عموميات حول الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS.

يهدف هذا المطلب إلى تقديم لمحة حول الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS و وظائفه.

- **تعريف الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS:**

الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء هو مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص، طبقا للمادة 49 من القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 يناير 1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية .

- **مهام الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS:**

- تسيير أداءات التأمينات الاجتماعية (المرض، الأمومة،العجز والوفاة) وكذا حوادث العمل والأمراض المهنية
- تسيير المنح العائلية لحساب الدول
- تحصيل الاشتراكات
- الرقابة والمنازعات المتعلقة بتحصيل الاشتراكات الموجهة لتمويل الأداءات
- منح رقم تسجيل وطني للمؤمن لهم اجتماعيا وكذا أصحاب العمل
- المساهمة في ترقية السياسة الرامية إلى الوقاية من حوادث العمل والأمراض المهنية
- تسيير الأداءات المتعلقة بالأشخاص المستفيدين من الاتفاقيات الثنائية للضمان الاجتماعي
- إجراء الرقابة الطبية لفائدة المستفيدين.
- القيام بالنشاطات الرامية إلى تمكين العمال وذوي حقوقهم من الأداءات الجماعية ، على شكل انجازات ذات طابع صحي واجتماعي
- تسيير صندوق المساعدة والنجدة
- إبرام اتفاقيات مع مقدمي العلاج
- إعلام المستفيدين وأصحاب العمل بحقوقهم والتزاماتهم

- **تنظيم الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء:**

يتولى مجلس الإدارة، إدارة الصندوق وهو خاضع لوصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

- **هياكل الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء:**

حتى يتمكن الصندوق من القيام بمهامه،على المستوى المركزي والولائي، فهو يتكون من :

- مديرية عامة
- 49 وكالة ولائية (اثنان منها بالجزائر العاصمة).
- 839 هياكل الدفع:
  - 368 مركز دفع.
  - 405ملحقة دفع.
  - 66 ملحقة محلية.
- 4 عيادات متخصصة (الجراحة القلبية للأطفال، العظام والتأهيل، أمراض الأذن والأنف والحنجرة وجراحة الأسنان) .
- 4 مراكز للتصوير الطبي الشعاعي .
- 35 مركزا للتشخيص والعلاج.
- 55 صيدليات تابعة للصندوق.
- 30 حديقة و رياض الأطفال.
- مطبعة .
- مركز عائلي ذو طابع اجتماعي.

- **المستفيدون:**

- لعمال الأجراء، مهما كان قطاع النشاط،
- الممتهنين (المتربصين)،
- الطلبة،
- المتربصين في مجال التكوين المهني.
- فئة المعاقين،
- المجاهدين،
- لمستفيدون من امتيازات الضمان الاجتماعي (المنح والريوع)،

- المستفيدون من المنح الجزافية للتضامن (الأشخاص المرضى أو المسنين وغير الناشطين).المستفيدون من منحة التضامن (المرضى، المسنين وغير النشطين) ذوي الحقوق هم:
  - الزوج،الزوجة.
  - الأطفال القصر.
  - الفتيات الغير المتزوجات غير العاملات
  - الأصول.

- **الأداءات:**

- يتم التكفل بمصاريف العلاج الطبي والأدوية بنسبة 80% وبنسبة 100 % في بعض الحالات (لاسيما المرضى المصابين بأمراض مزمنة).
- يتم تعويض فترات التوقف عن العمل بسبب المرض بنسبة 50% من الأجر خلال الخمسة عشرة يوما الأولى وترفع إلى نسبة 100% من الأجر بعدها .
- وتصل المدة القصوى لهذا التعويض إلى ثلاث (03) سنوات .
- التكفل بالتأمين عن الأمومة بنسبة 100%، حيث تستفيد المرأة العاملة من عطلة أمومة تصل إلى 98 يوما،
- يساوي المبلغ الأدنى لمنحة العجز إلى نسبة 75% من الأجر الوطني الأدنى المضمون،
- عند وفاة المؤمن له اجتماعيا يستفيد ذوي حقوقه من منحة الوفاة.
- تمنح الأخطار المهنية الحق التغطية بنسبة 100 % في مجال العلاج والتوقف عن العمل بسبب المرض،
- يتم تسديد الريوع في حالة الآثار الجسدية الناجمة عن الحوادث،
- وتسدد الريوع لفائدة ذوي الحقوق في حالة وقوع حادث العمل المفضي إلى الوفاة.

- **صناديق الضمان الاجتماعي التي يتعامل معها الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS:**

CNR: الصندوق الوطني للتقاعد.

CNAC: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

FNOPS: الصندوق الوطني لمنظمات الإحتياط الاجتماعي.

CACOBATHPH: الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر و البطالة الناجمة من سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء و الاشغال العمومية و الري.

CASNOS: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الغير الأجراء.

➢ المطلب الثاني: تعريف بالوكالة الولائية لعين تموشنت للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS

انشأ الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمل الاجراء وكالة عين تموشنت في اكتوبر 1986 بعد تقسيم الاداري لسنة 1984 تقع ب 11 شارع مغني صنديد فاطمة بولاية عين تموشنت مصنفة في الدرجة الثالثة، يبلغ عدد المؤمنين اجتماعيا بها ب 147 526 مؤمن له.

وللقيام بمهامها تتوزع الوكالة على 11 فرع على مستوى الولاية كما هو موضح:

مراكز الدفع:

- ✓ مركز الدفع عين تموشنت رقم (01) 14601.
- ✓ مركز الدفع بني صاف 14602.
- ✓ مركز الدفع حمام بوحجر 14603.
- ✓ مركز الدفع المالح 14604.
- ✓ مركز الدفع العامرية 14605.
- ✓ مركز الدفع عين تموشنت رقم (02) 14608.
- ✓ مركز الدفع عين الأربعاء 14610.
- ✓ مركز الدفع عين تموشنت رقم (03) 14612.

ملاحق الدفع:

- ✓ ملحقة الدفع حاسي الغلة 14606.
- ✓ ملحقة الدفع ولهاصة 14609.
- ✓ ملحقة الدفع عين الكيحل 14612.

المطلب الثالث: الهيكل التنظمي للوكالة الولائية لعين تموشنت للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS.

تتكون – CNAS وكالة ولاية عين تيموشنت – من مدير و 06 مدراء فرعيين وكذلك ما يزيد عن 300 عون إداري موزعين على عدة مديريات فرعية وكذلك خلايا إدارية:

المدير.

المديريات الفرعية:

المديرية الفرعية للموارد البشرية والموارد المادية وانجازات الأرشيف والأملاك : والمتكونة من:

- ✓ مصلحة الموارد البشرية.
- ✓ أمانة المديرية الفرعية.
- ✓ مصلحة الإنجازات.
- ✓ قسم الموارد البشرية.
- ✓ مصلحة الوسائل العامة.
- ✓ مصلحة الأجور.

المديرية الفرعية للتحصيل ومنازعات العمل:

- ✓ مصلحة مراقبة أرباب المستخدمين.
- ✓ مصلحة الترقيم .
- ✓ مصلحة الاشتراكات.
- ✓ مصلحة منازعات التحصيل.

المديرية الفرعية للمراقبة الطبية : والتي بها

- ✓ أمانة المراقبة الطبية.
- ✓ مسؤول إداري للمراقبة الطبية.
- ✓ الطبيب المستشار.

المديرية الفرعية للأداءات:

امانة المديرية الفرعية.

قسم الأداءات.

مصلحة الاتفاقيات.

مصلحة المراقبة الإدارية.

مصلحة الدفع ما قبل الغير.

مصلحة الدفع الفوري.

مصلحة الأخطاء الكبرى.

مصلحة المنح العائلية.

المديرية الفرعية للعمليات المالية:

- ✓ مصلحة محاسبة الاداءات.
- ✓ مصلحة الميزانية.
- ✓ المحاسبة العامة.
- ✓ الحوالات.

المديرية الفرعية للأنظمة الإعلامية:

تسيير أجهزة الإعلام الآلي.

مسيري قواعد البيانات والصيانة.

الخلايا:

- ✓ خلية الإحصاء والتوثيق.
- ✓ خلية المنازعات والشؤون القانونية.
- ✓ خلية المراقبة الداخلية.
- ✓ خلية الوقاية من حوادث العمل والأمراض المهنية.
- ✓ خلية الإصغاء الاجتماعي والإعلام والاتصال.
- ✓ خلية الأمن الداخلي.

الشكل رقم(01/2): الهيكل التنظيمي للوكالة الولائية لعين تموشنت للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء.

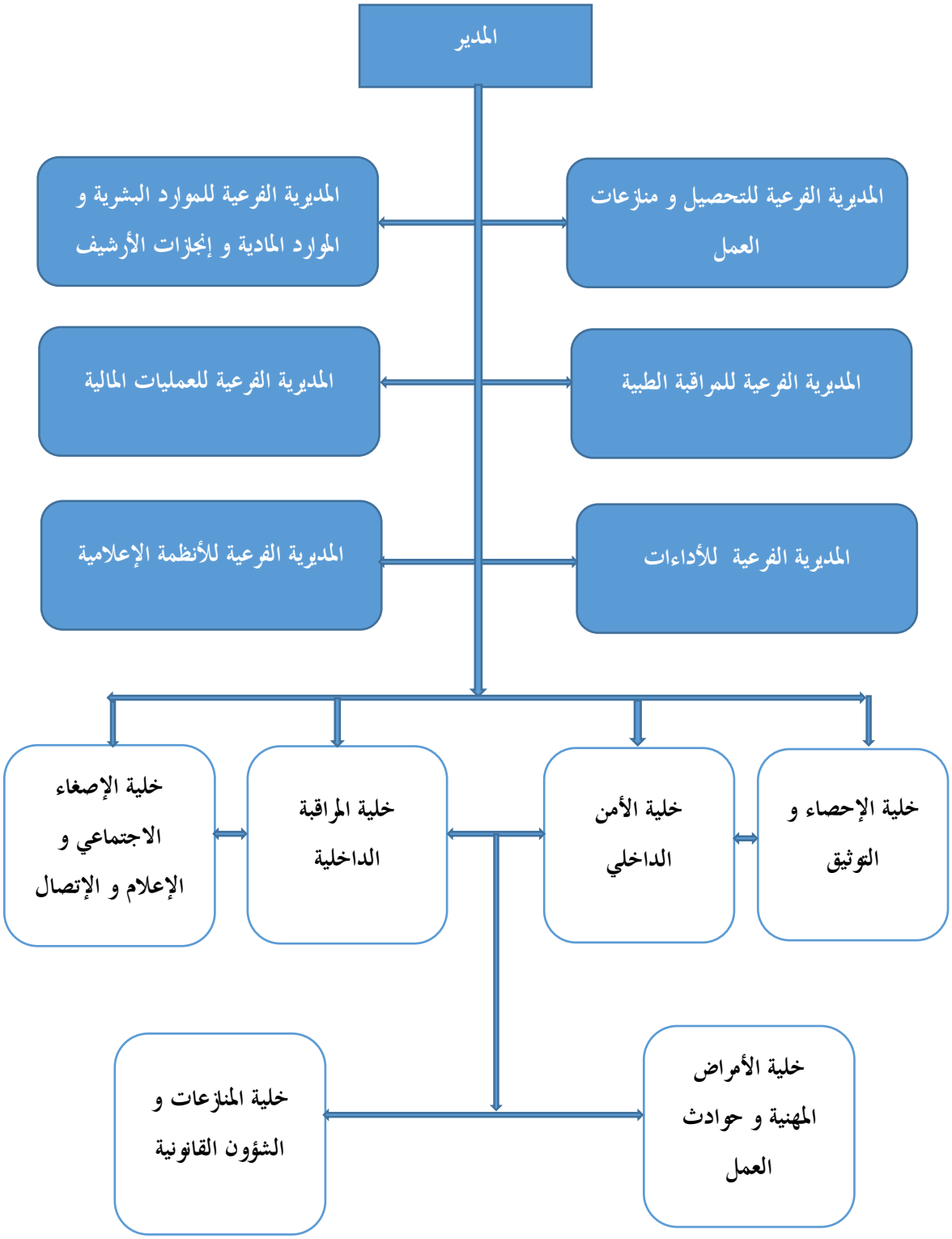

المصدر: من إعداد الطلبة بإعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

❖ المبحث الثاني: دور قائمة التدفقات النقدية في إدارة مخاطر السيولة في الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء CNAS "وكالة عين تموشنت".

سيتم في هذا المبحث دراسة و تحليل قائمة التدفقات النقدية للوكالة الولائية "عين تموشنت" للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS بواسطة النسب المالية المشتقة من هذه القائمة و التعرف على أسباب مخاطر السيولة في هذه الوكالة و أساليب التحكم فيها.

➢ المطلب الأول: إدارة مخاطر سيولة في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS "وكالة عين تموشنت".

قبل التطرق إلى أسباب مخاطر السيولة و سبل إدارتها في هذه الوكالة سنحاول التعرف على مصادر التي تقوم بتوفير الدخل في هذه الوكالة:

مصادر الدخل في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS "وكالة عين تموسنت" :

تعتبر الإشتراكات المستلمة من المؤمن لهم و التي تعادل نسبة 34,50% من أجورهم هي المصدر الوحيد للدخل في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (01/2): توزيع نسبة الإشتراك في صندوق الضمان الإجتماعي

الفروع	الحصة التي يتكفل بها المستخدم	الحصة التي يتكفل بها الأجير	الحصة التي يتكفل بها صندوق الخدمات الاجتماعية	المجموع
التأمينات الاجتماعية	%11,50	%1,50	-	%13
حوادث العمل و الأمراض المهنية	%1,25	-	-	%1,25
التقاعد	%11	%6,75	%0,50	%18,25
التأمين عن البطالة	%1	%0,50	-	%1,50
التقاعد المسبق	%0,25	%0,25	-	%0,50
المجموع	**%25**	**%9**	**%0,50**	**%34,50**

1) **المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 49، السنة الثانية و الخمسون، 16 سبتمبر 2015، المرسوم التنفيذي رقم 15-236 المؤرخ في 3 سبتمبر 2015، المادة الأولى، ص9.**

بحيث تحصل CNAS على 14,25% من هذه الإشتراكات و المتمثلة في:

- ✓ التأمينات الاجتماعية: 13%.
- ✓ حوادث العمل و الأمراض المهنية: 1,25%.

و تحصل CNR على 18,75% من هذه الإشتراكات و المتمثلة في:

- ✓ التقاعد: 18,25%.
- ✓ التقاعد المسبق: 0,50%.

أما الباقي فيذهب إلى CNAC 1,50% و المتمثل في:

التأمين عن البطالة: 1,50%.

- **أسباب مخاطر السيولة في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS "وكالة عين تموشنت"**

- ✓ كثرة الإلتزامات التي تؤديها الوكالة اتجاه المؤمن لهم.
- ✓ التزايد المستمر في حجم النفقات التي تتحملها الوكالة من سنة الى أخرى.
- ✓ عدم وجود مصادر أخرى للدخل في هذه الوكالة غير الاشتراكات المستلمة من المؤمن لهم.
- ✓ عدم تبني الاستراتيجيات و السياسات المستخدمة في رصد و قياس مخاطر السيولة و معالجتها قبل و بعد وقوعها.
- ✓ الاعتماد على الاعانات المالية المقدمة من طرف الدولة لمعالجة العجز في السيولة في حالة حدوثه دون اللجوء إلى أي حلول فعالة أخرى مما يترك الوكالة عرضة للمشاكل المالية المفاجئة .
- ✓ وقوع بعض الكوارث الطبيعية أو الحوادث الغير المتوقعة و التي قد تسبب للوكالة ضغطا هائلاً من طلبات التعويض التي قد تتجاوز قدرتها على تلبيتها.

- **إدارة مخاطر سيولة في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS "وكالة عين تموشنت".**

رغم عدم انتظام نسبة السيولة و قلتها في السنوات السابقة بالصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS وكالة عين تموشنت و تحقيق عجز في السيولة أثناء انتشار و تفشي فيروس كورونا COVID 19 الذي كان سببا في حدوث مشاكل لكل المؤسسات والشركات على المستوى الوطني و العالمي و من بين هذه المؤسسات هو الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS ككل نظرا لكثرة النفقات التي يغطيها هذا الصندوق وتنقسم هذه النفقات إلى نوعين نفقات الأداءات و النفقات التشغيلية لكن أكبر نسبة من إجمالي هذه النفقات هي نفقات الأداءات و المتمثلة في حصص الاشتراكات المدفوعة لصناديق الضمان الاجتماعي كالصندوق الوطني للتقاعد CNR و الالتزامات المدفوعة إلى الصيدليات المتعاقدة مع صندوق CNAS و تعويضات المؤمنين المشتركين في الصندوق (بالنسبة للأمراض

و العجز، حوادث العمل، و المنح العائلية، النقل الصحي.... الخ) و رغم كل هذه النفقات الا أن الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS لا يقوم بتبني أي سياسات أو استراتيجيات لإدارة المخاطر بصفة عامة و إدارة مخاطر السيولة بصفة خاصة و الأسلوبين الوحيدين المتبعين لإدارة مخاطر السيولة في هذا الصندوق هما :

- ✓ ترشيد النفقات التشغيلية و تعزيز مراقبة نفقات الأداءات باعتبارها تمثل 90% أو أكثر من النفقات الإجمالية لصندوق CNAS قبل الوقوع في خطر السيولة أو في حالة الشك بالوقوع في هذا الخطر.
- ✓ طلب تمويل (إعانات مالية) من المديرية العامة للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS في حالة الوقوع في عجز في السيولة.

➢ المطلب الثاني: قائمة التدفقات النقدية للوكالة الولائية للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS "عين تموشنت"

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية في وكالة CNAS "عين تموشنت" وفق الطريقة المباشرة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (02/2): قائمة التدفقات النقدية للوكالة CNAS "عين تموشنت" وفق الطريقة المباشرة.

البيان	2011	2010
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
التحصيلات المستلمة من المؤمن لهم	5.627.612.406,07	4.279.605.210,42
التحصيلات المستلمة من الاتفاقيات الدولية		
تحصيلات الاشتراكات المقرر سدادها		
التحصيلات المستلمة من العملاء		
التحصيلات المستلمة من الهياكل الصحية و الاجتماعية		
تحصيلات الرسوم الإدارية للمنظمات الإجتماعية	4.663.751,61	7.865.273,36
تحصيلات الرسوم الإدارية الأخرى		
التحصيلات من شركات التأمين المتبادل و الرسوم الإدارية	1.547.887,04	3.929.187,35
تحصيلات المنافع المعاد احتسابها	7.629.079,57	12.774.400,96
تحصيلات المبالغ الزائدة عن الاستحقاقات	177.343,90	354.242,09
تحصيلات التحويلات الداخلية	2.595.351.990,00	1.907.537.000,00
تحصيلات الربط بين الوكالات	274.400,00	3.932.890,00
التحصيلات المستلمة من الموظفين	492.264,55	555.103,29
التحصيلات الأخرى	11.948.287,07	28.702.707,46
المشاركة في باقة المستشفيات		
نفقات الأداءات	-1.828.012.512,30	-1.680.441.365,23

المدفوعات للدولة	-192.079.714,87	-172.671.197,54
المدفوعات عن الاتفاقيات الدولية		
المدفوعات نيابة عن شركات التأمين المتبادل المعتمدة		
المبالغ المدفوعة للموردو المخزونات و الخدمات	-26.977.685,88	-23.992.765,67
المبالغ المدفوعة للموظفين	-133.385.802,81	-93.914.704,31
حصص الإشتراكات المدفوعة لمنظمات الضمان الإجتماعي	-3.393.671.034,45	-2.010.000.000,00
المبالغ المدفوعة للأعمال الإجتماعية	-8.542.990,52	-9.703.330,03
مساهمات الضمان الاجتماعي و MGTSS	-1.767.494,50	-2.505.778,30
الفوائد و الرسوم المالية الأخرى المدفوعة		
الضرائب, الاستيعاب و IBS	-20.067.719,69	-14.755.377,28
نفقات المنافع المعاد احتسابها	-10.510.128,04	-12.212.744,97
مدفوعات المبالغ الزائدة في الإعانات		-8.460,75
مصاريف التحويلات الداخلية	-2.595.351.990,00	-1.907.537.000,00
مصاريف الربط بين الوكالات		-113.072.259,74
المصاريف الأخرى		-1.122.293,65
إرجاع طلبات الإشتراكات (الشيكات غير المدفوعة – خطأ حقيقي)	-22.073.890,61	-17.912.576,23
التدفق النقدي قبل البنود غير العادية	**17.256.446,14**	**185.406.161,23**
التدفق النقدي المتعلق بالبنود غير العادية		
التحصيلات المرتبطة بالكوارث الطبيعية		
المدفوعات المرتبطة بالكوارث الطبيعية		
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية (أ)	**17.256.446,14**	**185.406.161,23**
التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية		
المدفوعات على حيازة الأصول الملموسة أو غير الملموسة	-42.768.463,34	-66.624.471,82
تحصيلات التنازل عن الأصول الملموسة أو غير الملموسة		
تحصيلات سداد القروض الشخصية	637.978,10	660.000,00
المدفوعات على حيازة الأصول المالية		
نفقات قروض الموظفين		-600.000,00
تحصيلات التنازل عن الأصول المالية		
الفوائد المستلمة على الاستثمارات المالية		
توزيعات الأرباح و حصة النتائج المستلمة		
صافي التدفق النقدي من الأنشطة الإستثمارية (ب)	**-42.130.485,24**	**-66.564.471,82**
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		
التحصيلات من القروض		
سداد القروض أو الديون المماثلة الأخرى		
الإعانات		1.760.353,69
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية (ج)		**1.760.353,69**

تأثير تغيرات أسعار الصرف على النقد و النقد المعادل		
تغير التدفق النقدي للفترة (أ+ب+ج)	**-24.874.039,10**	**120.602.043,10**
النقد أو النقد المعادل في بداية الفترة	685.691.425,91	-570.978.880,27
النقد أو النقد المعادل في نهاية الفترة	1.022.722.478,01	685.691.425,91
التغير في التدفق النقدي للفترة	337.031.052,10	1.256.670.306,18
المقاربة مع النتيجة المحاسبية	222.750.088,65	1.584.990.288,75

المصدر: من إعداد الطلبة بإعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

بالنسبة للأنشطة التشغيلية: كان صافي التدفق النقدي التشغيلي المحقق لسنة 2010 أفضل من الصافي المحقق في سنة 2011 حيث انخفض ب 168149715,09 دج و هذا راجع إلى ارتفاع التحصيلات المستلمة من أرباب العمل مما قابله ارتفاع حصيلة النفقات التي تتحملها المؤسسة خاصة النفقات المتعلقة بالأداءات التي تؤديها المؤسسة اتجاه المؤمن لهم و الحصص التي تدفعها المؤسسة لصناديق الضمان الاجتماعي الأخرى و التحويلات الداخلية بين الوكلات. يجب على المؤسسة تعزيز مراقبة نفقات الأدءات للتحكم فيها و ترشيد النفقات التشغيلية للرفع من التدفق النقدي التشغيلي للسنوات القادمة.

بالنسبة للأنشطة الاستثمارية: شهد صافي التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية عجزا في كل من سنة 2010 و سنة 2011 ولكن قد انخفض هذا العجز ب 24433986,58 دج و هذا بسبب حيازتها على أصول ملموسة و غير ملموسة و عدم وجود أي مقبوضات استثمارية أخرى لتغطية هذا العجز. يجب على المؤسسة التحكم في النفقات المتعلقة بحيازة الأصول و التخلص من الأصول الغير المرغوب فيها لمعالجة هذا العجز في السنوات القادمة.

بالنسبة للأنشطة التمويلية: نلاحظ عدم وجود أي تحصيلات أو مقبوضات للمؤسسة متعلقة بالأنشطة التمويلية عدا الاعانات المالية المتحصل عليها من المديرية العامة للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS و المقدرة ب 1760353,69 دج في سنة 2010 و هذا نظرا لكونها مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص.

➢ المطلب الثالث: تحليل قائمة التدفقات النقدية للوكالة بواسطة نسب التحليل المالي.

تم الإعتماد في حساب هذه النسب على قائمة التدفقات النقدية و الميزانية لسنوات 2010 و 2011:

الجدول رقم (03/2):عناصر الميزانية الختامية لسنة 2010, 2011 :

الأصول	2011	2010	الخصوم	2011	2010
الأصول غير الجارية	187.439.546,57	161.803.201,19	رؤوس الأموال الخاصة	-3.168.611,68	-309.280.191,54
الأصول الجارية	2.236.480.918,29	1.818.423.197,23	الخصوم الغير الجارية	73.097.137,24	39.215.392,01
-	-	-	الخصوم الجارية	2.353.991.939,30	2.250.291.197,85
مجموع الأصول	2.423.920.464,86	1.980.226.398,32	مجموع الخصوم	2.423.920.464,86	1.980.226.398,32

المصدر: من إعداد الطلبة بإعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

- **نسبة التغطية النقدية:**

الجدول (04/2): نسبة التغطية النقدية

البيان	2010	2011
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	185.406.161,23	17.256.446,14
صافي التدفق النقدي من الأنشطة الإستثمارية + صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية.	(-66.564.471,82) + 1.760.353,69	0 + (-42.130.485,24)
نسبة التغطية النقدية	%(2،86)	%(0,40)

المصدر: من إعداد الطلبة بإعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

الشكل رقم (02/2): التمثيل البياني لنسبة التغطية النقدية.

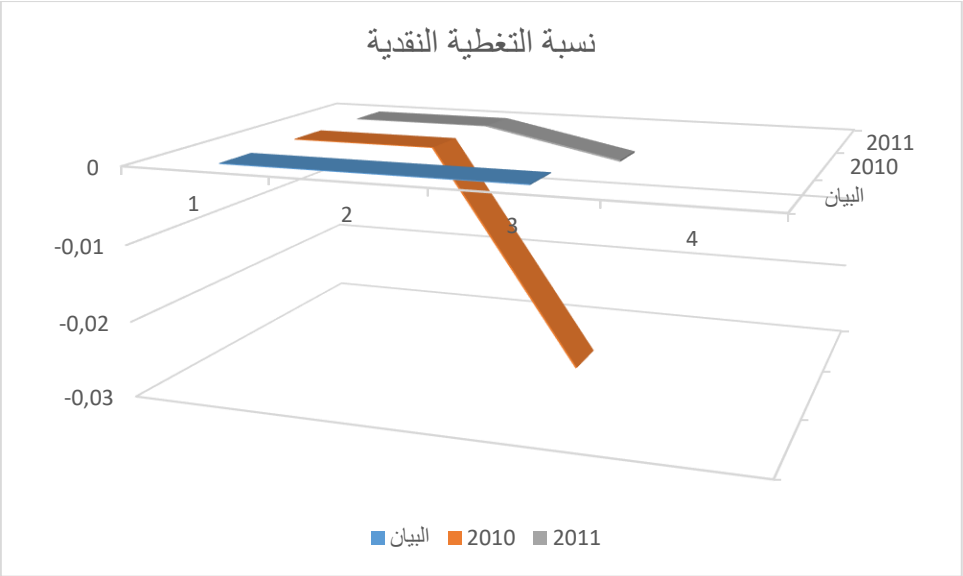

المصدر: من إعداد الطلبة بإعتماد على الجدول رقم (04/2).

نسبة التغطية النقدية هي مؤشر يُستخدم لقياس قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها المالية القصيرة الأجل باستخدام التدفق النقدي من أنشطتها العملية ،حيث كانت نسبة التغطية النقدية خلال سنتي 2010 و 2011 (2,86) % و (0,40)% على التوالي، فخلال سنة 2010 تمكنت المؤسسة من تغطية نفقاتها الاستثمارية والتمويلية بواسطة تدفقاتها التشغيلية و تبقى لها فائض بنسبة (1.86)%، أما في سنة 2011 نلاحظ وجود عجز كبير في هذه النسبة و ذلك ناجم عن عدم قدرة المؤسسة على تغطية نفقاتها المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية بواسطة تدفقاتها التشغيلية وهذا رغم حصولها على إعانات مالية ب 1760350,69 دج وعدم تحملها اي نفقات متعلقة بالأنشطة التمويلية وهذا بسبب مدفوعاتها على حيازة الأصول الملموسة والغير الملموسة ، كما نلاحظ وجود انخفاض كبير في هذه نسبة بين السنتين 2010 و 2011 بنسبة (2,46)% وهذا يشير إلى أن المؤسسة لم تكن قادرة على تغطية التزاماتها باستخدام التدفق النقدي الذي تم توليده من أنشطتها العملية بما فيه الكفاية، مما يتطلب مراجعة جدوى الأعمال وإدارة التدفقات النقدية بشكل أفضل .

- **نسبة التغطية التشغيلية:**

الجدول (05/2): نسبة التغطية التشغيلية

البيان	2010	2011
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	185.406.161,23	17.256.446,14
النتيجة الصافية	-328.319.982,57	114.280.963,45
نسبة التغطية التشغيلية	%(0,56)	%0,15

المصدر: من إعداد الطلبة بإعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

الشكل رقم (03/2): التمثيل البياني لنسبة التغطية التشغيلية.

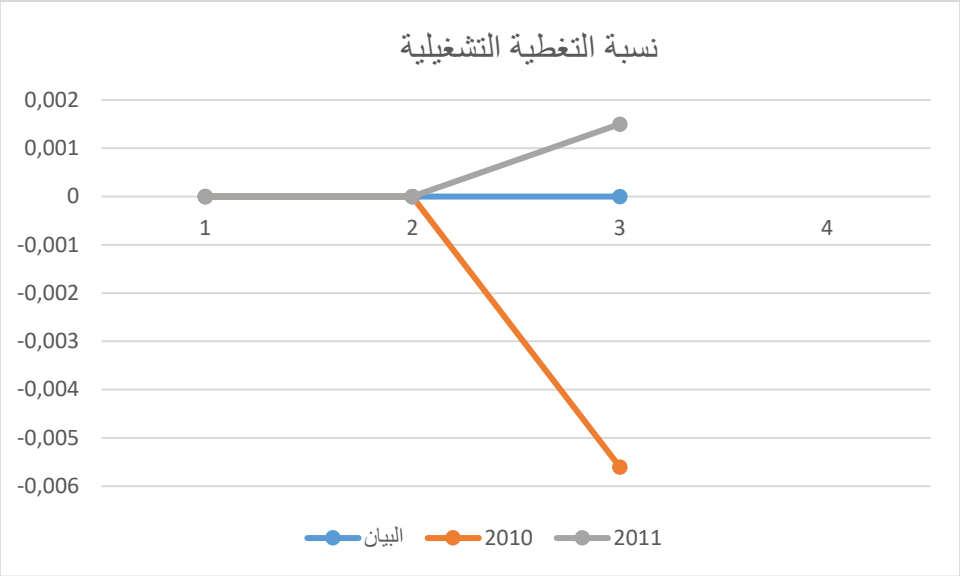

المصدر: من إعداد الطلبة بإعتماد على الجدول رقم (05/2).

نسبة التغطية التشغيلية هي مؤشر يقيس قدرة المؤسسة على توليد الأرباح بما يكفي لتغطية تكاليف التشغيل الثابتة. إذا كانت النسبة أعلى من الوحدة (أي أكبر من 1)، فإن ذلك يشير إلى أن المؤسسة قادرة على تحمل النفقات التشغيلية بسهولة، بينما إذا كانت أقل من الوحدة، فقد تواجه المؤسسة صعوبات في تغطية تلك النفقات.حيث كانت نسبة التغطية التشغيلية لعامي 2010 و 2011 كانت تتراوح بين (0.56٪) و (0.15٪) على التوالي. نلاحظ أن كل 1 دج من النتيجة الصافية لعام 2010 أدى إلى توليد (0.56٪) من التدفقات النقدية التشغيلية، وهي سالبة بسبب تحقيق العجز في النتيجة في نهاية السنة المالية. أما في عام 2011، فكل 1 دج من النتيجة الصافية أدى إلى توليد (0.15٪) من التدفقات النقدية التشغيلية. كما نلاحظ وجود تراجع كبير في هذه النسبة بنسبة (0.41٪) بين العامين 2010 و 2011، حيث انخفضت من (0.56٪) إلى (0.15٪) وهذا يعني أن المؤسسة ليست قادرة على توليد الأرباح بما يكفي لتغطية نفقات التشغيل الثابتة بشكل كامل. هذا يشير إلى أن المؤسسة قد تواجه صعوبات في تحمل النفقات الثابتة، وقد تجد نفسها في وضع مالي غير مستقر.

- **العائد على التدفقات النقدية التشغيلية:**

الجدول (06/2): العائد على التدفقات النقدية التشغيلية

البيان	2010	2011
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	185.406.161,23	17.256.446,14
مجموع الأصول	1.980.226.398,32	2.423.920.464,86
العائد على التدفقات النقدية التشغيلية	%0,093	%0,0071

المصدر: من إعداد الطلبة بإعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

الشكل رقم (04/2): التمثيل البياني لنسبة العائد على التدفقات النقدية التشغيلية.

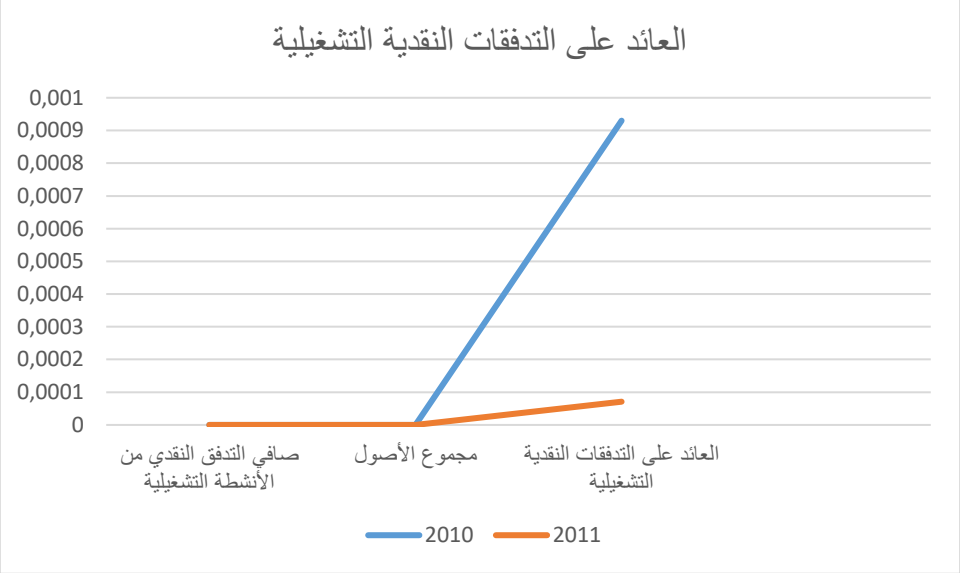

المصدر: من إعداد الطلبة بإعتماد على الجدول رقم (06/2).

نسبة العائد على التدفقات النقدية التشغيلية تعكس كفاءة المؤسسة في تحقيق تدفقات نقدية من أنشطتها التشغيلية مقارنة بالاستثمارات التي تم إدخالها في تلك الأنشطة. تُعتبر هذه النسبة مؤشراً على قدرة الشركة على تحقيق أرباح نقدية من نشاطها الأساسي. ومن خلال الجدول يتضح أن هذه النسبة لسنتين 2010 و 2011: 0,093 و0,0071 على التوالي ومنه نلاحظ انخفاض كبير في هذه النسبة بين السنتين وهذا بسبب ضعف المؤسسة في توليد التدفقات النقدية من خلال أصولها وانخفاض التدفقات النقدية المتأتية من نشاطها التشغيلي وهذا يدل على عدم كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها لتوليد النقد في المستقبل.وهذا يعني أن الشركة تقوم بتكبد خسائر في التدفقات النقدية من نشاطها التشغيلي بالمقارنة مع الاستثمارات التي تم إدخالها في هذا النشاط.

يمكن أن يحدث هذا الوضع لعدة أسباب، منها ارتفاع النفقات التشغيلية مقارنة بالإيرادات، أو عدم فعالية الإدارة في إدارة النفقات وتحسين كفاءة العمليات التشغيلية، أو تراجع في الطلب على خدمات المؤسسة ، ولذلك يجب على

المؤسسة اتخاذ إجراءات فورية لتحسين أداء أنشطتها التشغيلية، مثل خفض النفقات، وتحسين جودة الخدمات، وزيادة حصة السوق، لضمان استمرارية العمل وتحقيق التدفقات النقدية الإيجابية في المستقبل.

- **نسبة النقدية:**

الجدول رقم (07/2): نسبة النقدية

البيان	2010	2011
النقد + النقد المعادل	685.691.425,91	1.022.722.478,01
الخصوم الجارية	2.250.291.197,85	2.353.991.939,30
نسبة النقدية	%0,30	%0,43

المصدر: من إعداد الطلبة بإعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

الشكل رقم (05/2): التمثيل البياني لنسبة النقدية.

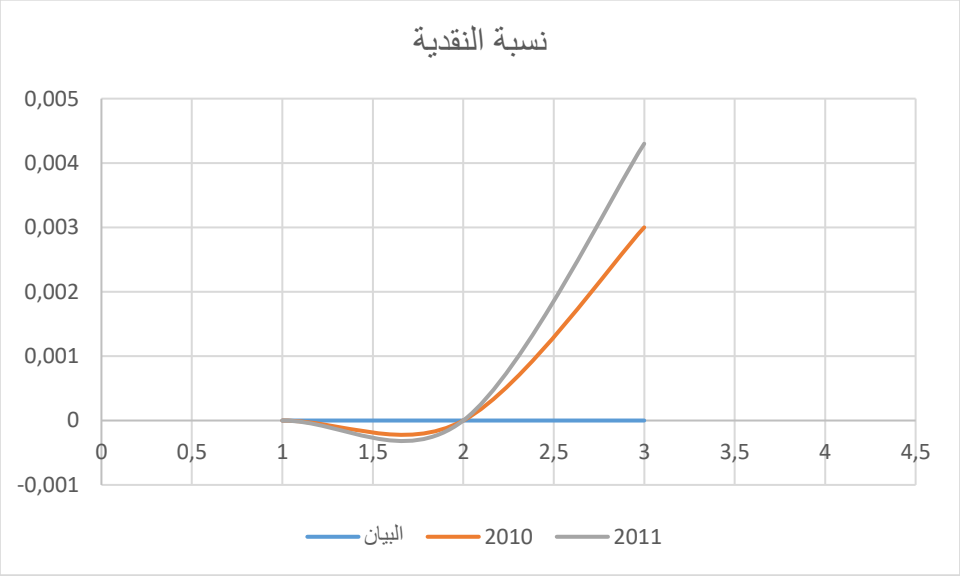

المصدر: من إعداد الطلبة بإعتماد على الجدول رقم (07/2).

نسبة النقدية (Cash Ratio) هي مؤشر يُستخدم في التحليل المالي لقياس قدرة المؤسسة على تلبية التزاماتها القصيرة الأجل باستخدام النقد والمكافآت النقدية القريبة القابلة للتحويل بسرعة.

عندما تكون هذه النسبة أعلى من 1 ، فإن ذلك يعني أن المؤسسة لديها قدرة كبيرة على تلبية التزاماتها القصيرة الأجل باستخدام النقد والمكافآت النقدية القابلة للتحويل، مما يعكس وضعاً مالياً قوياً. وعلى العكس من ذلك، إذا كانت النسبة منخفضة، فقد يكون هذا مؤشراً على صعوبة لدى المؤسسة في تلبية التزاماتها القصيرة الأجل باستخدام النقد، مما قد يؤدي إلى مشاكل مالية. حيث نلاحَظ من البيانات أن نسبة النقدية كانت تتراوح بين 0.3% و 0.43% خلال السنتين 2010 و 2011على التوالي. يتضح ارتفاعًا ملحوظًا في هذه النسبة بين السنتين المذكورتين، حيث يمثل النقد

وما يعادله 0.3% من كل 1 دج من الخصوم في عام 2010، بينما يصل إلى 0.43% في عام 2011. هذا الارتفاع يشير إلى زيادة في قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها بالنقد وما يعادله خلال العام الثاني." وفي هذه الحالة يعني أن الشركة ليست قادرة على تلبية جميع التزاماتها القصيرة الأجل باستخدام النقد والمكافآت النقدية القابلة للتحويل. هذا يشير عادة إلى أن المؤسسة قد تواجه صعوبات في توفير النقد اللازم لتسديد التزاماتها في الوقت المناسب.

الأسباب وراء هذا الوضع قد تكون متنوعة، منها تقليل في التدفقات النقدية الإجمالية نتيجة لتراجع في الإيرادات أو زيادة في النفقات، أو تحمل نفقات غير متوقعة مما يؤدي إلى نقص في النقد المتاح.

في هذه الحالة، يجب على المؤسسة اتخاذ إجراءات فعالة لتحسين إدارة التدفقات النقدية، مثل تقليل النفقات غير الضرورية، وتحسين عمليات التحصيل، وزيادة الإيرادات. كما يمكن أن تكون الخيارات البديلة مثل الاقتراض أو جذب المزيد من التمويل من طرف الدولة.

- **نسبة السيولة الجارية:**

الجدول رقم (08/2): نسبة السيولة الجارية

البيان	2010	2011
الأصول الجارية	1.818.423.197,23	2.236.480.918,29
الخصوم الجارية	2.250.291.197,85	2.353.991.939,30
نسبة السيولة الجارية	%0,80	%0,95

المصدر: من إعداد الطلبة بإعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

الشكل رقم (06/2): التمثيل البياني لنسبةالسيولة الجارية.

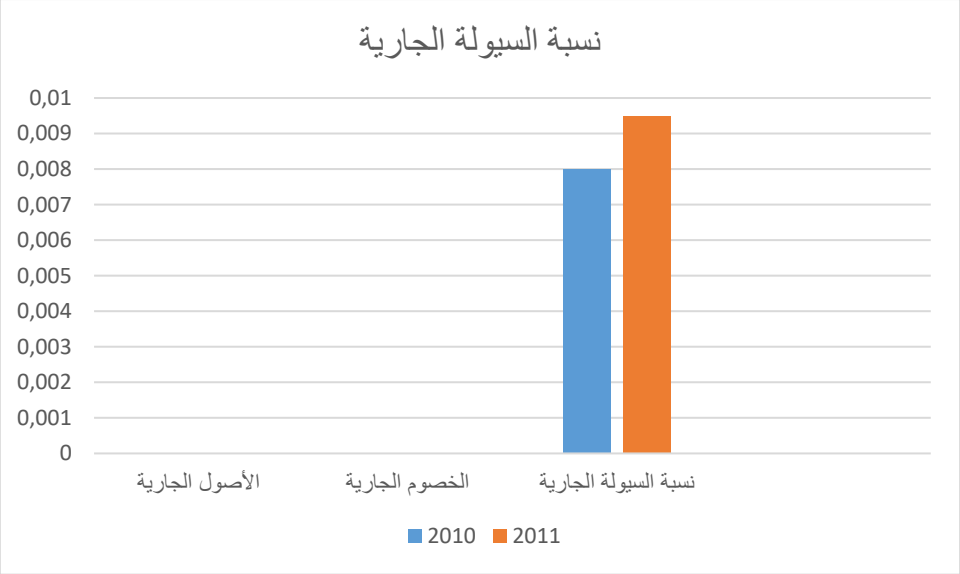

المصدر: من إعداد الطلبة بإعتماد على الجدول رقم (08/2).

نسبة السيولة الجارية (Current Ratio) هي مؤشر يقيس قدرة الشركة على تغطية التزاماتها القصيرة الأجل باستخدام الأصول الجارية. يُعتبر هذا المؤشر مؤشرًا هامًا لصحة التمويل والتشغيل اليومي للشركة

-إذا كانت النسبة أكبر من 1، فإن ذلك يعني أن الشركة لديها أصول جارية كافية لتغطية جميع التزاماتها القصيرة الأجل.

-إذا كانت النسبة تساوي 1، فإن ذلك يعني أن الأصول الجارية تساوي التزامات الشركة القصيرة الأجل.

-إذا كانت النسبة أقل من 1، فإن ذلك يعني أن الشركة قد تواجه صعوبات في تلبية التزاماتها القصيرة الأجل باستخدام الأصول الجارية المتاحة.

من خلال الجدول التالي نلاحظ أن نسبة السيولة الجارية تتراوح بين 0,8 و 0,95 وهي أقل من 1 ولكنها ارتفعت ب 0,15 خلال هذه السنتين وتمكن هذه النسبة المؤسسة من معرفة قدرتها على تغطية خصومها الجارية بواسطة أصولها الجارية ونلاحظ من خلال هذه النسبة أن كل 1 دج من الخصوم الجارية يقابله 0,8 دج من الأصول الجارية في سنة 2010 أما في سنة 2011 فكل 1 دج من الخصوم الجارية يقابله 0,95 دج من الأصول الجارية وهذا يدل على عدم كفاية الأصول الجارية للمؤسسة لتغطية التزاماتها قصيرة الأجل لذلك يجب على المؤسسة حسن استغلال أصولها الجارية . وهذا يعني أن المؤسسة قد تواجه صعوبات في تغطية التزاماتها القصيرة الأجل باستخدام الأصول الجارية المتاحة. يمكن أن يكون ذلك بسبب عدم كفاية الأصول الجارية لتغطية التزاماتها الحالية، مما يشير إلى وضع مالي غير مستقر.

هذا الوضع يمكن أن ينجم عن عدة عوامل، مثل تراجع في الإيرادات أو زيادة في التكاليف دون زيادة مقابلها في الأصول، أو عدم القدرة على تحصيل الديون العملاء بشكل كافي في الوقت المناسب.

لحل هذا الوضع، يمكن للمؤسسة اتخاذ عدة إجراءات، مثل زيادة التمويل الخارجي، أو تحسين إدارة رأس المال العامل، مثل تقليل الأصول غير المستخدمة بكفاءة أو تحسين عمليات التحصيل. كما يمكن للمؤسسة أيضًا النظر في إعادة هيكلة التزاماتها القصيرة الأجل وتحسين إدارتها للتخفيف من الضغط المالي.

- **نسبة السيولة السريعة:**

الجدول رقم (09/2): نسبة السيولة السريعة

البيان	2010	2011
الأصول الجارية + المخزون	+ 1.818.423.197,23 6.173.513,50	+ 2.236.480.918,29 4.929.674,24
الخصوم الجارية.	2.250.291.197,85	2.353.991.939,30
نسبة السيولة السريعة	%0,81	%0,952

المصدر: من إعداد الطلبة بإعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

الشكل رقم (07/2): التمثيل البياني لنسبة السيولة السريعة.

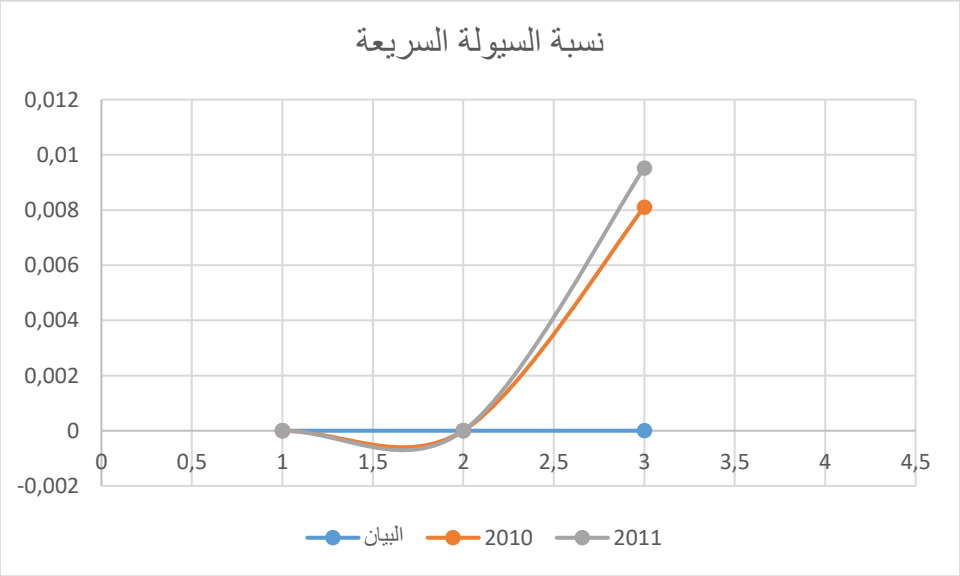

المصدر: من إعداد الطلبة بإعتماد على الجدول رقم (09/2).

نسبة السيولة السريعة (Quick Ratio) هي مؤشر يستخدم في التحليل المالي لقياس قدرة الشركة على تلبية التزاماتها القصيرة الأجل باستخدام الأصول السريعة، أي الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة.

الأصول السريعة تشمل النقد والاستثمارات القصيرة الأجل والمدفوعات المستحقة من العملاء (بعد خصم الديون المعدومة).

عندما تكون هذه النسبة أعلى، فإن ذلك يعني أن الشركة لديها قدرة جيدة على تلبية التزاماتها القصيرة الأجل باستخدام

الأصول السريعة المتاحة. وعلى العكس من ذلك، إذا كانت النسبة منخفضة، فقد يكون ذلك مؤشرًا على عدم قدرة الشركة على تلبية التزاماتها القصيرة الأجل بسرعة باستخدام الأصول المتاحة.

بالتالي، تحليل نسبة السيولة السريعة يساعد في تقييم قدرة الشركة على التعامل مع التحديات المالية القصيرة الأجل وتحديد مدى استقرارها المالي في الوقت الحالي.

من خلال الجدول تبين لنا أن نسبة السيولة السريعة كانت تتراوح مابين 0,81 و 0,952 خلال سنتي 2010 و 2011 وهي أقل من 1 ،حيث تمكن هذه النسبة للمؤسسة من معرفة قدرتها على الوفاء بإلتزاماتها قصيرة الأجل دون اللجوء إلى تصفية المخزون ونلاحظ من خلال هذه النسبة أن 0,81 دج من مجموع الأصول الجارية والمخزون يقابله 1 دج من الخصوم الجارية في 2010 و 0,952 يقابله 1 دج من الخصوم الجارية في سنة 2011 وهذا يدل على مشاكل في السيولة للوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل باستخدام الأصول السريعة ورغم تطور هذه النسبة ب 0,14 بين سنتين 2010 و 2011 . وهذا يعني أن المؤسسة ليست قادرة على تلبية جميع التزاماتها القصيرة الأجل باستخدام الأصول السريعة المتاحة. هذا يعني أن جزءًا من التزامات المؤسسة القصيرة الأجل قد لا يمكن تغطيته بسرعة باستخدام الأصول التي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقد.

هذا الوضع يمكن أن يرتبط بعدة عوامل، مثل تراجع في التدفقات النقدية أو تزايد في التزامات المؤسسة القصيرة الأجل دون زيادة مقابلها في الأصول السريعة. قد يكون هذا مؤشرًا على وجود ضغوط مالية على المؤسسة وعلى عدم استقرار مالي.

للتغلب على هذا الوضع، يمكن للمؤسسة اتخاذ عدة إجراءات، مثل تحسين سياسة إدارة الأصول لتحسين تحويل الأصول إلى نقد، وزيادة التدفقات النقدية من العملاء عبر سياسات تحصيل أكثر فعالية، والنظر في خيارات التمويل الخارجية لتعزيز السيولة النقدية.

- **دور تحليل قائمة التدفقات النقدية في إكتشاف مخاطر السيولة في CNAS "وكالة عين تموشنت":**

أظهر تحليل قائمة التدفقات النقدية باستخدام النسب المالية أن "وكالة عين تموشنت CNAS "تعرضت لعدة مشاكل في السيولة النقدية، مما أثر على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها في الوقت المناسب. كما تبين وجود تراجع كبير في صافي التدفق النقدي التشغيلي بين عامي 2010 و2011، وعدم قدرة هذا التدفق على تغطية نفقات الوكالة الاستثمارية والتمويلية. كما لم تتمكن الوكالة من تحقيق أرباح نقدية كافية من نشاطها التشغيلي الأساسي، وفشلت في تغطية التزاماتها قصيرة الأجل بالنقد والنقد المعادل والأصول الجارية المتاحة. و هذا راجع لعدة أسباب أبرزها عدم تبنيها لأي إستراتيجيات فعالة لإدارة مخاطر السيولة على المستوى البعيد و القريب و التزايد المستمر في حجم النفقات التي تتحملها الوكالة من سنة الى أخرى، إضافة إلى إعتمادها فقط على الإشتراكات المستلمة من المؤمن لهم كمصدر دخل لها لذلك، يجب على الوكالة تبني إستراتيجيات فعالة لإدارة مخاطر السيولة على المستوى و تنويع مصادر دخلها لتجنب وقوعها في مخاطر السيولة بصفة

مستمرة، كما يجب عليها الإستمرار في تحليل قوائمها المالية في نهاية كل سنة وإعداد تقارير مالية سنوية بانتظام توضح وضعها المالي ومصادر العجز في السيولة لتتمكن من معالجتها في الوقت المناسب.

الخلاصة:

خلال الدراسة الميدانية في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء " CNASوكالة عين تموشنت" خلال الفترة من 2010 إلى 2011، تم استخدام قوائم مالية التالية: قائمة التدفقات النقدية والميزانية لسنتين متتاليتين. الهدف من ذلك كان استكشاف دور قائمة التدفقات النقدية في إدارة مخاطر السيولة في الوكالة، من خلال تحليل نسب مشتقة من قائمة التدفقات النقدية، لتقييم جودة السيولة وقدرة الوكالة على الوفاء بالتزاماتها في الوقت المحدد،كما تبين لنا أن قائمة التدفقات النقدية تلعب دورًا حيويًا في اكتشاف مخاطر السيولة وتحديد مصادر العجز فيها، وهذا يساعد المؤسسة على تحديد نقاط القوة والضعف في خزينتها واتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز وضعيتها المالية وقد أظهر تحليل قائمة التدفقات النقدية باستخدام النسب المالية أن "وكالة عين تموشنت CNAS "تعرضت لعدة مشاكل في السيولة النقدية، مما أثر على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها في الوقت المناسب.

الخاتمة

تواجه العديد من المؤسسات تحديات لضمان توافر السيولة الكافية لتلبية التزاماتها المالية في الوقت المناسب، وهو أمر حيوي لاستمرارية عملها وثباتها المالي. لهذا السبب، قمنا بدراسة دور قائمة التدفقات النقدية في إدارة مخاطر السيولة في مؤسسة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء" CNAS وكالة عين تموشنت"، و لتحقيق الأهداف المرجوة من هذا البحث تطرقنا إلى مقدمة تحتوي على إشكالية و مجموعة من التساؤلات الفرعية و الفرضيات من أجل التوصل إلى النتائج النهائية، حيث أبرزنا في الفصل الأول كيفية استخدام هذه القائمة لتحليل واكتشاف مخاطر السيولة، وتحديد النسب المالية المرتبطة بها، حيث تعتبر هذه القائمة أحد أهم المخرجات المحاسبية كونها تقدم معلومات مالية ومحاسبية فعالة تساهم في إكتشاف مصادر السيولة في المؤسسات الاقتصادية و نقاط القوة و الضعف في خزينتها، كما يمنح تحليل هذه القائمة بواسطة المؤشرات الخاصة بها صورة دقيقة للمؤسسة حول ملائتها المالية و مدى وقوعها في عجز في السيولة و أسباب هذا العجز، و بالتالي معالجته بطريقة فعالة، كما قمنا بتقديم دراسة تطبيقية في الفصل الثاني للكشف عن الأساليب المستخدمة لإدارة هذه المخاطر في CNAS وكالة "عين تموشنت"، وتقييم مدى تعرضها للعجز في السيولة وكيفية التعامل مع هذا الوضع.

- **نتائج الفرضيات:**

1) **نتيجة الفرضية الأولى:** تتميز قائمة التدفقات النقدية بدورها الفعال في اكتشاف مخاطر السيولة و مصادر العجز في هذه الأخيرة لدى المؤسسة من خلال تقسيمها للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة من و إلى المؤسسة في ثلاث أنشطة رئيسية وهي الأنشطة : التشغيلية، الاستثمارية، و التمويلية حيث يمكن للمؤسسة معرفة مصادر العجز في السيولة لكل نشاط على حدى من خلال تحليل التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة في كل نشاط و بالتالي اكتشاف نقاط قوته و ضعفه و أسباب العجز فيه و مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها في الوقت المحدد و تحقيق تدفقات نقدية فورية و مستقبلية لضمان وضعية مالية جيدة للمؤسسة مما يساهم في التحكم في هذه المخاطر و واجتناب الوقوع فيها في المستقبل ومنه الفرضية الأولى لهذه الدراسة صحيحة.
2) **نتيجة الفرضية الثانية:** يعاني الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNAS وكالة عين تموشنت في بعض الأحيان من عجز في السيولة و ذلك راجع إلى عدة أسباب أبرزها تزايد حجم النفقات التي يؤديها هذا الصندوق اتجاه المؤمن لهم في كل سنة و عدم قدرته على التحكم في هذه النفقات نتيجة ارتفاعها المستمر من سنة الى أخرى و هذا نظرا لعدم تبنيه لاستراتيجيات فعالة لإدارة مخاطر السيولة في هذه المؤسسة و عدم وجود مصادر أخرى للدخل في هذه الوكالة فقط 34,50% من اشتراكات المستلمة من المؤمن لهم في هذا الصندوق و هذا يؤدي إلى وقوعه في عجز في السيولة في بعض السنوات و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
3) **نتيجة الفرضية الثالثة:** لا يقوم الصندوق للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS "وكالة عين تموشنت" بتبني أي من الاستراتيجيات المتبعة في إدارة مخاطر السيولة في مؤسسات بل يقوم بتطبيق بعض الإجراءات في حالة الوقوع في عجز في السيولة وهي :

- ✓ ترشيد النفقات التشغيلية و تعزيز مراقبة نفقات الأدءات باعتبارها تمثل 90% أو أكثر من النفقات الإجمالية لصندوق CNAS قبل الوقوع في خطر السيولة أو في حالة الشك بالوقوع في هذا الخطر.
- ✓ طلب تمويل (إعانات مالية) من المديرية العامة للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS في حالة الوقوع في عجز في السيولة.

و هذا مايثبت أن الفرضية الثالثة خاطئة.

- ➢ **نتائج أخرى:**

- ✓ تبين أن قائمة التدفقات النقدية تلعب دورًا حيويًا في اكتشاف مخاطر السيولة وتحديد مصادر العجز فيها، وهذا يساعد المؤسسة على تحديد نقاط القوة والضعف في خزينتها واتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز وضعيتها المالية.
- ✓ توضح من خلال الدراسة أن الوكالة لا تتبع أي استراتيجيات محددة في إدارة مخاطر السيولة بل تعتمد على إجراءات فورية عند وقوع العجز في السيولة.
- ✓ الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS يحصل على نسبة 14,25% من الإشتراكات المستلمة من المؤمن لهم أما الباقي فيذهب إلى صناديق الضمان الاجتماعي الأخرى.
- ✓ تعرض الوكالة لعدة مشاكل في السيولة النقدية، مما أثر على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها في الوقت المناسب.
- ✓ تبين وجود تراجع كبير في صافي التدفق النقدي التشغيلي للوكالة بين عامي 2010 و2011، وعدم قدرة هذا التدفق على تغطية نفقات الوكالة الاستثمارية والتمويلية للوكالة.
- ✓ فشلت الوكالة في تغطية التزاماتها قصيرة الأجل بالنقد والنقد المعادل والأصول الجارية المتاحة.
- ✓ عند وقوع الوكالة في أي مشكل يتعلق بالسيولة تقوم بطلب إعانات مالية من المديرية العامة للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية CNAS و لا توجد أي سبل أخرى لمعالجة هذا هذا المشكل.
- ✓ المصدر الرئيسي للدخل في هذه الوكالة هو الإشتراكات المستلمة من المؤمن لهم فقط و لا يوجد أي مصدر أخر.

- ➢ **الاقتراحات:**

بناءً على النتائج المذكورة أعلاه، نوصي بالتالي:

- ✓ تطوير استراتيجيات فعالة لإدارة مخاطر السيولة في الوكالة، تشمل تحليلًا دقيقًا للتدفقات النقدية وتحديد النقاط الضعف واتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز السيولة.
- ✓ تعزيز جهود لتقليل النفقات التشغيلية ومراقبة الأداء المالي للوكالة لتجنب العجز في السيولة.
- ✓ إنشاء مصادر إضافية للدخل للوكالة خارج نسبة الاشتراكات المستلمة من المؤمن لهم، لتعزيز السيولة المالية وتقليل المخاطر المحتملة.

- ✓ تبني استراتيجيات محددة ومنهجية لإدارة السيولة في الوكالة، بدلاً من الاعتماد على إجراءات فورية بعد وقوع العجز.
- ✓ يجب على الوكالة إجراء تحليلات مالية دورية، وخاصة تحليل قائمة التدفقات النقدية، لمراقبة وتحسين أدائها المالي.
- ✓ إنشاء نظام قوي للرقابة الداخلية يساعد على الكشف المبكر عن أي مشاكل تتعلق بالسيولة.
- ✓ اتخاذ تدابير لتحسين إدارة التدفقات النقدية، مثل إعادة هيكلة الديون أو تحسين تحصيل المستحقات.
- ✓ إعداد تقارير مالية شاملة ومنتظمة توضح الوضع المالي للوكالة لمساعدة الإدارة على اتخاذ قرارات مستنيرة.
- ✓ تحسين الكفاءة التشغيلية للوكالة لتقليل النفقات وزيادة الربحية من النشاط التشغيلي.

بتنفيذ هذه التوصيات، يمكن للوكالة تحسين وضعيتها المالية وتقليل المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على استدامتها في المستقبل.

➢ أفاق الدراسة:

"يظهر موضوع دور قائمة التدفقات النقدية في إدارة مخاطر السيولة في المؤسسة أهميته كموضوع شامل يتطلب دراسات متعددة لفهمه بشكل كامل. لذلك، تعتبر هذه الدراسة مساهمة مبدئية وخطوة أولى نحو فهم أعمق لهذا الموضوع. نقدم في هذا السياق بعض الأفاق المقترحة التي يمكن أن تغني البحوث المستقبلية في هذا المجال، بما في ذلك:

1. أثر التغيرات في التدفقات النقدية على قدرة الشركة على تلبية التزاماتها المالية.

2. استخدام نماذج التنبؤ بالتدفقات النقدية في تخطيط السيولة والحد من المخاطر.

3. كيفية استخدام توقعات التدفقات النقدية لتحديد الاحتياطي النقدي المناسب.

يعكس استكمال هذه الأبحاث واستكشاف هذه النواح المقترحة تحليلاً أعمق وفهمًا أكثر دقة للتحديات والفرص المتعلقة بإدارة مخاطر السيولة في المؤسسات."

قائمة المراجع

المراجع العربية:

الكتب:

1) ثناء محمد طعمية، محاسبة شركات التأمين، الإطار النظري والتطبيق العملي وفقا الأحدث المعايير المحاسبية لشركات التأمين وإعادة التأمين، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة، مصر 2002.

2) جمعة فلاح حميدات، خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير الماليةIFRS EXPERT ، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، طبعة 2019.

3) عبد الحميد، عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

4) عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع الإسكندرية، 2007.

5) مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة جامعة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع.

مطبوعات:

1) بدروني عيسى، مطبوعة إدارة المخاطر المالية، قسم العلوم التجارية كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف-المسيلة 2020/2019.

2) بلعادي عمار، التحليل المالي، مطبوعة السنة الثالثة ليسانس،إقتصاد نقدي و بنكي، جامعة باجي مختار – عنابة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير سنة 2018.

3) بلقلة براهيم، محاضرات في مقياس إدارة المخاطر المالية، قسم العلوم الإقتصادية كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي-شلف-2021/2020.

4) حدوش شروق، إدارة مخاطر السيولة، السنة الثانية ماستر مالية المؤسسة جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2020/2019.

5) قوتال ابتسام، أدوات قياس و إدارة المخاطر المالية، مقياس تسيير المخاطر المالية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير – جامعة الجزائر 3، طبعة أولى جوان2020.

6) مجدوب خيرة، محاضرات في مقياس إدارة المخاطر المالية، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة إبن خلدون – تيارت، 2020/2019.

المقالات العلمية:

1) حسين دحدوح، دراسة تحليلية لمحتوى المعلومات لقائمة التدفقات النقدية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، مجلد 24، العدد الثاني، دمشق، 2011.
2) خلف محمد حمد،أحمد فريد ناجي، مخاطر السيولة واثراها على ربحية المصارف التجارية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد الثاني والخمسون، 2017، ص407.
3) الساسي هلال،بوكريد عبد القادر، المؤشرات المشتقة من جدول التدفقات النقدية وأهميتها في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة – مؤسسة سياحية للفترة (2015-2018)، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، المجلد 14/ العدد 01، 2021.

4) سعاد بوشلوش، إستراتيجية إدار ة الأصول و الخصوم للحد من مخاطر السيولة في شركات التأمين، جامعة محمد بوقرة ، بومرداس،2015.
5) سليمان سالم محمد سالم، استخدام قائمة التدفقات المباشرة للتنبؤ بأرباح شركات المساهمة في ضوء تطبيق المعايير المحاسبية المصرية الدولية، كلية التجارة جامعة بورسعيد.
6) عبد الكريم أحمد قندوز، إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية، دراسات إقتصادية، صندوق النقد العربي، العدد 121، 2023.

7) غسان طارق ظاهر، علي كريم محمد، تحليل السيولة، الربحية، الرفع المالي في ضوء إدارة المخاطر المصرفية المصرف التجاري العراقي حالة دراسية، 2010/2005 ، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة المثنى.
8) محمد محمود الكاشف، عبد المنعم عاطف، و سيد كاسب، تقييم و إدارة المخاطر، القاهرة،مركز تطوير الدراسات العليا و البحوث، 2008.
9) مرزاقة صالح، بوهرين فتيحة، المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 قائمة التدفقات النقدية، مجلة الاقتصاد و المجتمع، العدد 2010/6 .
10) منال بن شيخ، طرق وأساليب إدارة المخاطر في شركات التأمين على الأشخاص – دراسة حالة شركة AXA – جامعة فرحات عباس سطيف، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية المجلد 11 ،العدد 02، 2018.
11) نظال رؤوف أحمد، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة بإستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي، دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين، المعهد العالي للدراسات المحاسبية و المالية، جامعة بغداد، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد 36، 2013.

أطروحات الدكتوراه:

1) عائشة طبي، إدارة مخاطر السيولة و تأثيرها على المردودية المالية و الاقتصادية للبنوك، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة غرداية، 2017/2016.

2) موسى عمر مبارك أبو محيميد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال لجنة بازل 2، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم المالية المصرفية الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 2008.

مذكرات الماستر:

1) بختي صالح، تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال قائمة التدفقات النقدية دراسة حالة مؤسسة الاسمنت بسور الغزلان، مذكرة ماستر، تخصص مالية و محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2018.

2) بوميمز فريد، دور قائمة التدفقات النقدية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، 2015/2014.

3) محمد عيسى محمد درويش، أثر الرافعة المالية على مؤشرات السيولة في الشركات غير المالية المدرجة في البورصة فلسطين،رسالة ماجيستر، كلية الدراسات العليا، جامعة نابلس، فلسطين، 2022.

القوانين و المراسيم:

2) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادر في 25/03/2009، القرار مؤرخ في 26 يونيو 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 49، السنة الثانية و الخمسون، 16 سبتمبر 2015، المرسوم التنفيذي رقم 15-236 المؤرخ في 3 سبتمبر 2015، المادة الأولى.

النشرات:

1) إضاءات إدارة مخاطر السيولة في المصرف التجاري، نشرة توعوية ينشرها معهد الدراسات المصرفية دولة الكويت – سبتمبر 2012, السلسلة الخامسة – العدد 2.

المراجع الأجنبية:

1) D. van der Waal & V. Versluis، Introduction to risk management Main principles of the risk management process ، erasmus+ Partnerships to ensure Risk Management in practice (PERM)، 2017.
2) Guide to managing liquidity risk ،CPA Australia Ltd ،Legal notice ، Australia ،cpaaustralia.com.au ،First published 2010.
3) Liquidity Risk، A PUBLIC POLICY PRACTICE NOTE، Developed by the Liquidity Work Group of the ERM/ORSA Committee ،AMERICAN ACADEMY of ACTUARIES، February 2024.
4) risk managment disclosure report، council of europe development bank، 2022.
5) Sani Abdulrahman Bala, Abdulsalam Nasiru Kaoje, and Yunusa Salisu Muhammad, FIRMS' LIQUIDITY AND FINANCIAL PERFORMANCE OF LISTED INSURANCE COMPANIES IN NIGERIA, ICAN.
6) Sonjai kumar, liquidity risks in life insurance, researchgate, October 2021.
7) What is Risk Management? ،Public Sector Risk Management Framework، national treasury department، republic of south Africa.

الفهرس

الفهرس	الصفحة
بسم الله الرحمن الرحيم	I
الشكر	II
الإهداء	III
الملخص	V
قائمة المحتويات	VII
قائمة الجداول	IX
قائمة الأشكال	X
قائمة الإختصارات	XI
المقدمة	(أ–ث)
الفصل الأول : المفاهيم النظرية المرتبطة بأهمية قائمة التدفقات النقدية في ضبط مخاطر السيولة	
تمهيد	6
المبحث الأول : المفاهيم المتعلقة بإدارة مخاطر السيولة و قائمة التدفقات النقدية	7
المطلب الأول : الإطار النظري لإدراة مخاطر السيولة	7
• مفهوم الخطر	7
• أنواع المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات	8
• مفهوم ادارة المخاطر	10
• الهدف من إدارة المخاطر	10
• خطوات إدارة المخاطر	11
• مفهوم إدارة مخاطر السيولة	12
• أهداف إدارة مخاطر السيولة	13
• مبادئ إدارة مخاطر السيولة	13
• إستراتيجيات إدارة مخاطر السيولة	14
• إجراءات إدارة مخاطر السيولة	18
المطلب الثاني : الإطار النظري للسيولة	19
• مفهوم السيولة	19
• أهمية السيولة	19

• أبعاد السيولة	20
• مصادر السيولة	20
• الرقابة والإشراف على السيولة	21
• مخاطر السيولة	22
• اسباب مخاطر السيولة	23
• قياس مخاطر السيولة	23
المطلب الثالث : الإطار النظري لقائمة التدفقات النقدية	25
• التطور التاريخي لقائمة التدفقات النقدية	25
• تعريف قائمة التدفقات النقدية	27
• أهداف قائمة التدفقات النقدية	27
• أهمية قائمة التدفقات النقدية	28
• مكونات قائمة التدفقات النقدية	28
• طرق اعداد قائمة التدفقات النقدية	29
• النسب المالية المشتقة من لقائمة التدفقات النقدية	32
• دور قائمة التدفقات النقدية في إدارة مخاطر السيولة	34
المبحث الثاني : الدراسات السابقة	35
المطلب الأول : الدراسات المتعلقة بإدراة مخاطر السيولة و قائمة التدفقات النقدية	35
أولا: الدراسات المتعلقة بإدراة مخاطر السيولة	35
ثانيا: الدراسات المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية	38
المطلب الثاني : الدراسات المتعلقة بدور قائمة التدفقات النقدية في ادارة مخاطر السيولة	40
المطلب الثالث : مميزات دراستنا عن باقي الدراسات	41
• من حيث عينة الداسة(المؤسسة محل الدراسة)	41
• من حيث فترة الدراسة	41
• من حيث الطريقة	41
• من حيث الهدف	41
• من حيث النتائج	42
الخلاصة	43

الفصل الثاني : دراسة حالة بالصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء CNAS "وكالة عين تموشنت"	
تمهيد	45
المبحث الأول: الإطار النظري للصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء CNAS "وكالة عين تموشنت"	46
المطلب الأول: عموميات حول الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS	46
• تعريف الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS	46
• مهام الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS	46
• تنظيم الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء	47
• هياكل الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء	47
• المستفيدون	47
• الأداءات	48
• صناديق الضمان الاجتماعي التي يتعامل معها الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS	48
المطلب الثاني: تعريف بالوكالة الولائية لعين تموشنت للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS	49
المطلب الثالث: الهيكل التنظمي للوكالة الولائية لعين تموشنت للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS	50
المبحث الثاني: دور قائمة التدفقات النقدية في إدارة مخاطر السيولة في الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء CNAS "وكالة عين تموشنت"	53
المطلب الأول: إدارة مخاطر سيولة في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS "وكالة عين تموشنت"	53
• مصادر الدخل في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS "وكالة عين تموسنت"	53
• أسباب مخاطر السيولة في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS "وكالة عين تموشنت"	54

• إدارة مخاطر سيولة في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS "وكالة عين تموشنت"	54
المطلب الثاني: قائمة التدفقات النقدية للوكالة الولائية للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS "عين تموشنت"	55
المطلب الثالث: تحليل قائمة التدفقات النقدية للوكالة بواسطة نسب التحليل المالي	58
• نسبة التغطية النقدية	58
• نسبة التغطية التشغيلية	59
• العائد على التدفقات النقدية التشغيلية	61
• نسبة النقدية	62
• نسبة السيولة الجارية	63
• نسبة السيولة السريعة	65
• دور تحليل قائمة التدفقات النقدية في إكتشاف مخاطر السيولة في CNAS "وكالة عين تموشنت"	66
خلاصة	68
الخاتمة	70
قائمة المراجع	74
الفهرس	79